# صحَّةُ «عَورَ» وأَخَواته
# بَيْنَ تَعْلِيلِ الصَّرْفِيِّينَ وتَعَلُّلِهِمْ

إعداد

**غالية عبدالعزيز المسند**

كلية الآداب - جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

• **الملخص:**

تعد البنى الناتئة التي لم تعل أرضاً خصبة للدارسين وموطناً جاذباً لشداة البحث عن الجديد، والخوض في غمار الصعاب؛ لإثارتها لعواصف الجدل وبعث الخلافات، وتجاذب الآراء؛ لكنها تعد في الوقت نفسه من أهم البُؤَرِ التي تحتاج إلى دراسات أكثر عمقاً وأناةً؛ وذلك باجترار آراء الصرفيين وهضمها وتمحيصها وغربلتها فنقبل ما يستحق القبول، ونعدل ما يستوجب التعديل، ونرفض ما يجافي العلم والفكر والمنطق الصحيح، كما أن هذه الصيغ الناتئة مصدر مهم؛ لتعقب تاريخ بعض صيغ العربية ورؤية مخاضها وإنبات فسائلها.

وفي سبيل الوصول إلى هدفي وتحقيق غايتي عولت على المنهج التحليلي النقدي، وقارعت الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان لتنجلي الحقائق، كما حرصت على مناقشة الأفكار، فنقدت صراحة، ورفضت علناً، ووافقتُ واصطفيت بغية الوصول إلى مناط الحقيقة وجوهرها، وبنيْتُ من ذلك كله نسيجاً تتشابك خيوطه على مائدة البحث متشحاً بثياب الموضوعية.

ثم كونت بناء ذلك البحث وهيكله من عدد من البنى التي لم تعل، وأطلقت عليه «صحة عَورَ» وأخواته، واستفتحته بمقدمة، وشفعتها بعدد من المباحث، أولها: (اسْتَتْيَسَ، واسْتَفْيَلَ، واسْتَنْوَقَ)، وثانيها: (عَورَ والعَوَر، حَولَ والحَوَل، وحَورَ والحَوَر، صَيدَ والصَّيَد، وقَودَ والقَوَد، ومَيلَ والمَيَل)، وثالثها: (أَغْيَلَتْ، أَخْيَلَتْ، أَغْيَمَتْ، أَعْوَلَ)، ورابعها: (أَجْوَدَ، وأَطْوَلَ، وأَطْيَبَ، واسْتَصْوَبَ، واسْتَرْوَحَ)، وخامسها: (استحوذ)، وأردفت كل ذلك بنتائج الدراسة، وختمته بفهرس المصادر والمراجع.

**الكلمات المفتاحية:** صحة عور - الصيغ المصححة - تعليلات الصرفيين.

*****

## المقدمة:

تَجَشَّمَ أَسْلافُنَا الصرفيون الأوائلُ المَشَاقَّ حين تصدَّوا لدراسة باب «الإعلال» الذي يعد من العقبات الكَأْدَاءِ في الدراسات الصرفية؛ لجفافه، وذهنيته، وافتراضاته، وقياساته، وخفائه، وتشابكه وتداخله مع كثير من فروع اللغة، وأشهرها الأصوات، وكانت تنقصهم حينذاك الوسائل والأدوات والآليات التي تعينهم على الوصف الدقيق لما خفي، وعلى الرغم من ذلك فقد حاولوا تفسير ذلك الباب وتعليله وتقديم أسباب إعلال معتله، وصحة صحيحه، في جهد يذكر فيشكر.

ولما كان كل عمل بشري يعتريه نَقْصٌ هنا أو ضَعْفٌ هناك، أو ثَغْرَةٌ خَفَتْ فاخْتَفَتْ في طيَّاتِ عمل عملاق كبير دفعني ذلك إلى إعادة التفكير في هذه البؤر الضعيفة، فقد اعتكفت وعكفت معها سنينَ أفكر فيها؛ وظَلْتُ أقلب ما خالجني فيه شك في عقلي، محاولة طَرْدَ التعود والألفة اللتين تسيطران على تفكيرنا فتحبسان إبداعنا، ثم ظَلْتُ متأملة في تلك الثغرات متكئةً على فكر السابقين والمحدثين ومعطيات الدرس البنيوي اللغوي الحديث، وأفكار التداوليين وأسسهم ومفاهيمهم التي غَذَّت ذلك العمل فرسمت بها خطوطه، ونسجت من قراءاتي خيوطه، رجاءً في الوصول إلى حل مقبول في ذلك الإرث الذي ألفناه، فأخذناه دون مناقشة قروناً؛ لذا أخذت على عاتقي أن أغوص في الفكر التراثي القديم، أَعُبُّ منه ما استطعت ثم أهضمُه؛ ليصبح أحدَ عُمَدِ بُنْيَانِي الفكري؛ كي أَبْنِي عليه وأنطلقَ منه إلى آفاق جديدة لعلي أَجِدُ مَوْطِئَ قَدَمٍ فَأُعَبِّدَ بها الطريق؛ لأخرج من تلك الدائرة النمطية التي سيطرت على تفكيرنا زمناً طويلا فجعلتنا نَمْلِيِّينَ مُسْتَهْلِكِينَ، وهو ما يصطدم مع أهم مبادئي العلمية، التي يأتي على رأسها: (تَرْكُ المَطْرُوقِ إذا عَقَمَ، وطَرْقُ المَتْرُوكِ بَحْثاً عن الحَقِيقَةِ)، و(عَظَمَةُ الفِكْرِ الْكُبْرَى تَكْمُنُ فِي كَيْفِ حُلُولِهِ، لا فِي كَمِّ مُعْضِلاتِهِ) وبذلك نطمع أن نكون نَحْلِيِّينَ مُنْتِجِينَ، لكل هذا بدأت أقرأ ما بين السطور، فمنها عثرت على بعض النقاط التي أطمح في رَأْبِهَا.

وتعد البنى التي لم تعل من أغنى المناطق المثيرة للجدل، ومن أهم البُؤَرِ التي تحتاج إلى دراسة متأنية لأسباب عديدة منها ما يتصل بتعليلات الصرفيين التي تناقلناها في معظم الأحيان في مؤلفاتنا دون مناقشة مسلمين بنتائجها، مع أن التفكير العلمي يوجب علينا التفحيص والتمحيص والغربلة لكل رأي قبل قبوله.

ومنها أن هذه الصيغ تعد بُقْعَةً ثرية وأرضاً خصبة لتتبع تاريخ الكلمات العربية ورؤية ولادة بعض أبنيتها، ليس لأنها بقيت لتنبه على الأصل ولا لأنها ركام لغوي، ولكن المسألة تتمثل في اكتشاف البحث لنظرية تسلك كثيراً من المباني التي لم تعل في هذه الدراسة في خيط واحد، ينضوي كل بناء تحت عباءته.

ولعل تعليلات الصرفيين من أهم الأسباب التي حفزتني وشحذت همتي لدراسة هذا العمل؛ فقد جاء معظمها افتراضاً وتعللاً بعيداً عما رامه العربي والسبب الذي ألجأه لأن يترك بعض البنى الناتئة التي وصموها بالشذوذ، وهذا يجعلنا نعيد النظر في تشذيذها، لنَصُفَّها في خط مُوازٍ مساو للمعتل.

وفي سبيل الوصول إلى غايتي عولت على المنهج التحليلي النقدي، وقارعت الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان لتنجلي الحقائق، كما حرص البحث على مناقشة الأفكار، وخلع عن كل الآراء قدسيتها، فوافقت بعضها وعدلت ورفضت وأفسحت المجال للعقل بعد أن حررته من قيود الألفة والخوف من الخروج على آراء السابقين، مع أني أعلم أن من أصعب الأمور زحزحة أفكار رسخت واستقرت عقوداً من الزمن، ولكنني من باب الأمانة العلمية أقدمت، فنقدت صراحة، ورفضت علناً، ووافقتُ واصطفيت بغية الوصول إلى مناط الحقيقة وجوهرها، وجعلت من ذلك كله نسيجاً تتشابك خيوطه على مائدة البحث متشحاً بثياب الموضوعية.

وانتخبت من بين البنى التي لم تعل كوكبة منها أطلقت عليها (عَورَ وأخواتها) تنضوي جميعاً تحت لواء نظرية واحدة تفسر أسباب صحتها، ثم صغتها مَفْتُولةً في مخطط بدأته بتلك المقدمة، وَقَفَّيْتُ بعدد من المباحث جاء

ترتيبها بحسب وضوح النظرية المفسرة لصحتها أو خفائها، وهي:

**المجموعة الأولى**: (اسْتَيْسَ، واسْتَفْيَلَ، واسْتَنْوَقَ).

**المجموعة الثانية**: (عَوِرَ والعَوَر، حَوِلَ والحَوَل، وحَوِرَ والحَوَر، صَيِدَ والصَّيَد، وقَوِدَ والقَوَد، ومَيِلَ والمَيَل).

**المجموعة الثالثة**: (أَغْيَلَتْ، أَخْيَلَتْ، أَغْيَمَتْ، أَعْوَلَ).

**المجموعة الرابعة**: (أَجْوَدَ، وأَطْوَلَ، وأَطْيَبَ، واسْتَصْوَبَ، واسْتَرْوَحَ، وأَلْيَنَ).

**المجموعة الخامسة**: (استحوذ).

وأردفت كل ذلك بعدد من النتائج التي أسفر عنها البحث، والتي قد تميط اللثام عن مخاض بعض صيغ اللغة وتبرعمها، وتوقفنا على كثير من الجوانب الخفية عن نشأتها، وختمت ذلك كله بمصادر البحث ومراجعه.

**المجموعة الأولى: (اسْتَيْسَ، واسْتَفْيَلَ، واسْتَنْوَقَ):**

اسْتَيْسَ: اسْتَيْسَتِ العَنْزُ أَيْ صَارَتْ كالتَّيْسِ فِي جُرْأَتِهَا وحَرَكَتِهَا[1].

اسْتَفْيَلَ: اسْتَفْيَلَ الجَمَلُ: صَارَ كَالْفِيلِ فِي عِظَمِهِ[2].

استنوق: اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ، إِذَا صَارَ كالنَّاقَةِ فِي لِينِهَا وانْقِيَادِهَا[3]. وَهَذَا المثل يُضْرَبُ لِلرَّجُلِ يَكُونُ فِي حَدِيثٍ أَو صِفَةِ شَيْءٍ ثُمَّ يَخْلِطُهُ بِغَيْرِهِ وَيَنْتَقِلُ إِلَيْهِ[4]، فاسْتَنْوَقَ، واسْتَيْسَ، واسْتَفْيَلَ، تَدُلُّ على التَّحَوُّلِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ[5].

والتساؤل المهم الذي يطرح نفسه هو: بمَ فسر الصرفيون صحة هذه الثلاثة؟ يرى ابن جني أن السبب وراء صحتها أنها «ليس منها فعل معتل ألا تراك لا تقول: ناق ولا تاس؛ إنما الناقة والتيس اسمان لجوهر لم يصرف منهما فعل معتل، فكان خروجهما على الصحة أمثل منه في باب استقام واستعاذ،

(١) ابن دريد: جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٧٨م، (ت.ي.س): ١/ ٣٩٩.

(٢) ينظر: ابن منظور: لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر - بيروت، ط٣ - ١٤١٤هـ(ف.ي.ل) : ١١/ ٥٣٤، الفيروزآبادي: القاموس المحيط، تح: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، مادة (ف.ي.ل)، ص: ١٠٤٤، والزبيدي: تاج العروس، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، دون تاريخ نشر، مادة (ف.ي.ل) ٣٠/ ٢٠٠.

(٣) ابن دريد: جمهرة اللغة، (ن.و.ق): ٢/ ٩٧٩.

(٤) ابن منظور: اللسان (ن.و.ق) : ١٠/ ٣٦٣.

(٥) ينظر: سيبويه: الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، تح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م: ٤/ ٧١، ابن قتيبة: أدب الكاتب، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، دون تاريخ نشر، ص: ٤٦٩، الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تح: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، (ن.و.ق): ١/ ١٦٩، وابن سيده: المخصص، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ٤/ ٣١١، والزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبدالرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية دون طبعة وتاريخ نشر، (ن.و.ق) ٣/ ٢٥١.

وكذلك استفيل»[1]. والحق أن تفسير ابن جني يعد تعللاً لا تعليلاً، ودافعه أنه أراد أن يخضع اللغة جميعها لمنطق موحد وقياس واحد، فلكي تعل المصادر يجب أن تكون متكئة على فعل معل، ثم نراه- حرصاً منه على قياسية اللغة- يوجب أن يكون (استنوق، واستفيل، واستتيست) معلة ويجب أن يكون استنوق مشتقاً من المصدر. وكان قياس مصدره أن يكون معتلاً فيقال: استناقة كاستعانة واستشارة[2]، ومع هذا فإن استنوق، واستتيس شاذ؛ ألا تراك لو تكلفت أن تأتي باستفعل من الطود لما قلت: استطود، ولا من الحوت استحوت، ولا من الخوط استخوط، ولكان القياس أن تقول: استطاد واستحات واستخاط[3]. ولتحكيمه القياس بقوة في اللغة نراه يوجب عليها الإعلال، يقول: «فلما كان الباب في الفعل ما ذكرناه من وجوب إعلاله وجب أيضاً أن يجيء استنوق ونحوه بالإعلال لاطراد ذلك في الفعل»[4].

وهذا الكلام فيه نظرٌ لبعده عن واقع اللغة، ويبدو أن حرصه على أن تكون كلها قياسية دفعه إلى أن يوجب عليها ما ليس فيها، ولا يمكن أن تقبله، أو أن يتكلم به العربي؛ لأننا لو تكلفنا- على ما افترضه ابن جني- أن نأتي باستفعل من الطود والحوت والخوط فسنقول: استطود، واستحوت واستخوط، ولن نقول: «استطاد واستحات واستخاط» على القياس الذي يوجبه عليها ابن جني، ولا يجب أن يجيء استنوق ونحوه بالإعلال لاطراد ذلك في الفعل.

وينقل الرضي عن أبي زيد أن التصحيح قياس في مثله، إذا لم يكن له فعل ثلاثي كاسْتَنْوَقَ[5]، وهو كلام جدير بالاحترام، في شقه الأول أعني قياس

(١) ابن جني: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤: ١/ ١١٩.
(٢) السابق: ١/ ١٢٠.
(٣) السابق: ١/ ١١٩.
(٤) السابق: ١/ ١٢٠.
(٥) ينظر: الرضي الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م: ٣/ ١١١، ١١٢.

التصحيح، لكنني لا أستطيع قبول عدم وجود فعل ثلاثي له سببا للتصحيح، ولكني أقبله وصفاً واستقراءً للغة، وينقل عن سيبويه أن نحو اسْتَنْوَقَ شاذ، والقياس إعلاله طرداً للباب[1]، وهذا الكلام فيه افتئات على سيبويه؛ لأني قلبت صفحات كتابه، ولم يَنْبَسْ فمُه بتشذيذ تلك البنى، والصحيح أنه كلام ابن جني. وإيجابه إعلال استنوق وما شاكلها لاطراد الباب يعد محاولة صريحة لإخضاع اللغة لفرضية تعتمد على المعيارية، وتتجافى مع وصفية اللغة وسليقتها.

ينقل ابن منظور عن ثعلب أنه «لَا يُقَالُ اسْتَنَاق الجَمَلُ، وَلَا اسْتتاسَتْ الشاةُ؛ لأَن هَذِه الأَفعال الْمَزِيدَةَ، أَعني افْتَعَل واسْتَفْعَل، إِنَّمَا تَعْتَلُّ باعْتِلَال أَفعالها الثُّلَاثِيَّة الْبَسِيطَة الَّتِي لَا زِيَادَةَ فِيهَا كاسْتَقَام إِنَّمَا اعْتَلَّ لاعْتِلَال قَامَ، واسْتقال إِنَّمَا اعتلَّ لاعْتِلَال قَالَ، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ حُكْمُهُ أَن يَصِحَّ لأَن فَاءَ الْفِعْل سَاكِنَةٌ، فَلَمَّا كَانَت اسْتَنْوَقَ واسْتَتْيس وَنَحْوُهُمَا دُونَ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ بَسِيطٍ لَا زِيَادَةَ فِيهِ، صَحَّت الْيَاءُ وَالْوَاوُ لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُمَا»[2].

فثعلب يرى أن اللغة وأهلها لا يقولون استناق مُعَلًّا، ويعد هذا هو الوجه الثاني لما قاله أبو زيد وهو كلام يتفق مع الواقع اللغوي الذي عاشوه، ويرى أن سبب صحتها أنها لم تبن على فعل ثلاثي بسيط.

إنني أتفق مع ابن جني في أن هذه الكلمات ليس لها فعل معتل، وأتفق مع أبي زيد في أن التصحيح قياس في مثلها، وأنها ليس لها فعل ثلاثي، وأتفق مع ثعلب في أنها لا تعل فلا يقال: استناق ولا استتاست، أتفق معهم جميعاً على أساس أنه وصف للواقع اللغوي، لكنني لا أوافقهم في أنها لم تعل لأنها لم تُبْنَ على أفعال ثلاثية معتلة، وأرى أن هذا من ذيول وصف الواقع اللغوي، ولا يقوى على أن يكون سبباً لصحتها، وأرى أن السبب الحقيقي وراء صحة (اسْتَتْيَسَ،

(١) السابق: ٣/ ١١٢.

(٢) ابن منظور: لسان العرب: (ت.ي.س) ٦/ ٣٤، و(ن.و.ق) ١٠/ ٣٦٢، ٣٦٣، وينظر: الزبيدي: تاج العروس، (ن.و.ق): ٢٦/ ٤٤٥.

**واسْتَفْيَلَ، واسْتَنْوَقَ)** يكمن في أن هذه الكلمات اشتقت من كلمات جامدة للدلالة على التحول من حال إلى حال، فاستتيس مشتق من التيس، واستفيل من الفيل، واستنوق من الناقة؛ أي أن العربي اشتق من (التيس، والفيل، والناقة) وهي كلمات جامدة لأعيان وجواهر أفعالاً؛ لذا تركها على صورتها دون إعلال؛ لأنه لو أَعَلَّهَا لغَيَّرَ صورتها، ولفقدت العلاقة بين المشتق وأصله، ولضاع المعنى المراد من وراء ذلك الاشتقاق، وهو طريق من طرق اشتقاق اللغة سَخَّرُوه في إنْسَال اللغة مُعْتَلِّهَا وصَحِيحِهَا بكثرة، كـ: اسْتَنْسَرَ البُغَاثُ، أَي صَار كالنَّسْر، واسْتَضْرَبَ العَسَلُ؛ أي: صَارَ ضَرْباً، واسْتَحْجَرَ الطِّينُ؛ أي صار الطِّينُ حَجَراً واسْتَسْعَلَت المرأةُ: أَي صَارَت كالسِّعلاة... فكأن العربي يَقُصُّ الكلمة الجامدة ويضعها في قالب فعلي؛ لذا نأى بها عن التغيير لتحتفظ بخصائصها ومعانيها التي كانت لها، ولو غيّرها بالإعلال؛ لزال الشبه بينها وبين أصلها، وهو ما لا يريده، ولم يكن همه؛ لأن الإعلال ليس غاية له، وإنما المعنى هو الغاية العليا والهدف الأسمى، وإعلال مثل هذه الكلمات قد يُغَرِّبها عن أصلها، ويجتثها من أرومتها؛ فتلتبس بصيغ أخرى أو نتوه عن معناها الأصلي بسبب ذلك التغيير القَسْريّ الذي فرضناه عليها.

إذا رَسَخَ ذلك التَّأْصِيلُ في قلوبنا وبِتْنَا على قناعة من أن العلة الحقيقية وراء صحة (استتيس، واستفيل، واستنوق) هي الاشتقاق من الجوهر، وهو وسيلة من وسائل تنمية اللغة ونموها وازدهارها يعترف به اللغويون قياساً ويقبله الصرفيون سماعاً، مع أن العرب لم يقتصروا على الاشتقاق من اسم المعنى الذي هو عمدة الاشتقاق عند الصرفيين؛ بل توسعوا في إثراء لغتهم، فاشتقوا من الأسماء الجامدة (حيوان نبات، إنسان، جماد، أعضاء الجسم...) أقول إذا رسخ ذلك التأصيل فإنه سيجعلنا نعيد النظر في كثير من آراء الصرفيين وأحكامهم؛ لأن هذا التأصيل يُقَوِّض حكمهم بشذوذ هذه البنى، ويجعلنا نعيد تصنيفها والحكم عليها من جديد وتصنف في باب الصحة؛ فهي إذن تخرج من تحت عباءة الاعتلال وتوضع في مضمار الصحة، وتكون طريقاً من طرق إنسال الصيغ

وتنميتها جاؤوا بها من رَحِم اسم الذات، بكيفية مغايرة للاشْتِقَاق الأَصْغَر[1]. وذلك أنهم يأخذون نسخة أو صورة من اسم الذات ثم يضيفون عليها حروف الزيادة (است) لتنسلخ الصيغة حينئذ من اسميتها؛ فتتحول إلى فعل سداسي، يحمل سماتٍ وخصائصَ خاصة، نستخلص أهمها: أنه لا يتكلم به إلا مزيداً[2]. ولا فعل له[3]، وينقاس فيه التصحيح ولا يعل[4].

**المجموعة الثانية: (عَورَ والعَوَر، حَولَ والحَوَل، وحَورَ والحَوَر، صَيدَ والصَّيَد، وقَودَ والقَوَد، ومَيلَ والمَيَل):**

العَوَرُ: ذهابُ حِسِّ إحدى الْعَيْنَيْن، وَقَدْ عَورَ عَوَراً وعارَ يَعارُ واعْوَرَّ، وَهُوَ أَعْوَرُ[5].

الحَوَلُ فِي الْعَيْن: أَن يَظْهَرَ الْبَيَاضُ فِي مُؤْخِرِها وَيَكُونُ السَّوَادُ مِنْ قِبَل الماق، وَقِيلَ: الحَوَل إِقْبال الحَدَقة عَلَى الأَنف، وَقِيلَ: هُوَ ذَهاب حَدَقَتِهَا قِبَلَ مُؤْخِرِها، وَقِيلَ: الحَوَل أَن تَكُونَ الْعَيْنُ كأَنها تَنْظُرُ إِلى الحِجاج، وَقِيلَ: هُوَ أَن تَمِيلَ الحَدَقة إِلى اللَّحاظ، وَقَدْ حَولَت وحَالَت تَحَالُ واحْوَلَّت[6].

الحَوَرُ: أَن يَشْتَدَّ بياضُ الْعَيْنِ وسَوادُ سَوادها وَتَسْتَدِيرَ حَدَقَتُهَا وَتَرِقَّ جُفُونُهَا ويبيضَّ مَا حَوَالَيْهَا؛ وَقِيلَ: الحَوَرُ شِدَّةُ سَوَادِ الْمُقْلَة فِي شِدَّة بَيَاضِهَا فِي شِدَّة بَيَاض الْجَسَد...، وَقَدْ حَورَ حَوَراً واحْوَرَّ، وَهُوَ أَحْوَرُ. وامرأَة حَوْراءُ: بَيِّنَةُ الحَوَر. وعَيْنٌ حَوْراءُ، وَالْجَمْعُ حُورٌ، وَيُقَالُ: احْوَرَّتْ عَيْنُهُ احْوِرَاراً[7].

---

(١) الذي هُوَ رَدُّ لَفْظٍ إِلَى آخر لمناسبة فِي الْمَعْنى والحروف الْأَصْلِيَّة. انظر: السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ٣/ ٤٥٠. وهو الطريق الشرعي الذي يعتد به الصرفيون، ويعترفون بكل وليد يأتي من طريقه.

(٢) ابن منظور: لسان العرب: (ن.و.ق) ١٠/ ٣٦٢، الزبيدي: تاج العروس، (ح.ج.ر) ١٠/ ٥٤٩.

(٣) ابن سيده: المخصص، ٤/ ٣١١، ابن منظور: لسان العرب: (ن.و.ق) ١٠/ ٣٦٣.

(٤) ينظر: الرضي الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ١١١، ١١٢، وابن منظور: لسان العرب: (ت.ي.س) ٦/ ٣٤، و(ن.و.ق) ١٠/ ٣٦٢، ٣٦٣، والزبيدي: تاج العروس (ن.و.ق): ٢٦/ ٤٤٥.

(٥) ابن منظور: لسان العرب: (ع.و.ر) ٤/ ٦١٢، وينظر: الزبيدي: تاج العروس (ع.و.ر): ١٣/ ١٥٤.

(٦) ابن منظور: لسان العرب: (ح.و.ل) ١١/ ١٩١، وينظر: الزبيدي: تاج العروس (ح.و.ل): ٢٨/ ٣٧٨.

(٧) السابق: ٤/ ٣١١.

الصَّيَد: الصَّادُ: عِرْق بَيْنَ الأَنف وَالْعَيْن، والصَّادُ والصَّيَدُ داءٌ يُصِيبُ الإِبل في رؤُوسها، فيسيل من أُنوفها مِثْلُ الزَّبَد وتَسْمُو عند ذلك برؤُوسها. وَالصَّيَدُ مصْدَر الأَصْيَد، وَهُوَ الَّذي يَرْفَعُ رأْسه كِبْراً؛ وَمِنْهُ قِيلَ للمَلِك: أَصْيَدُ لأَنه لَا يَلْتَفِتُ يَميناً وَلَا شِمَالاً، وَكَذَلِكَ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ الِالْتِفَاتَ مِنْ دَاءٍ، وَالْفِعْلُ صَيِدَ، بِالْكَسْرِ، يَصْيَدُ؛ قَالَ: وأَهل الْحِجَاز يُثْبِتون الْيَاءَ وَالْوَاوَ نَحْوَ صَيِدَ وعَوِرَ، وَغَيْرُهُمْ يَقُولُ صَادَ يَصَادُ وَعَارَ يَعَارُ[1].

القَوَدُ: تدور مادة قَوَدَ في أصل معناها الحسِّيّ حَوْلَ طُول الظَّهْر والعُنُق، والأَقْوَدُ: الطَّويلُ الْعُنُق والظَّهر من الإبل والدَّوَابِّ، وفَرَسٌ أَقْوَدُ بَيِّنُ القَوَدِ، وناقَةٌ قَوْدَاءُ...، وَقَالَ ابنُ شُمَيْل: الأَقْوَدُ من الخَيْل: الطويلُ العُنُق العَظِيمُه. والأَقْوَدُ من الرِّجال: الشَّديدُ العُنُق[2]، وظني أن اللفظة انحرفت عن أصل دلالتها الحسية إلى معنى معنوي، فاستعيرت في القصاص أو القتل؛ لأن القصاص يكون في الغالب بقطع الرقاب، ومن هنا أطلق على القود الذي هو في الأصل طول العنق القصاص أو القتل.

الْمَيَلُ: مَصْدَرٌ مِنْ بَابِ تَعِبَ الِاعْوِجَاجُ خِلْقَةً[3]، وَقد مَيِلَ كفَرِحَ فَهُوَ أَمْيَلُ، وَهِيَ مَيْلاءُ، يُقَال: رجُلٌ أَمْيَلُ العاتِقِ: أي في عُنُقِه مَيَلٌ[4].

يكاد الصرفيون يجمعون على أن سبب صحة «عَوِرَ» وأخواته (عَوِرَ والعَوَر، حَوِلَ والحَوَل، وحَوِرَ والحَوَر، صَيِدَ والصَّيَد، وقَوِدَ والقَوَد، ومَيِلَ والمَيَل) أنه في معنى اعْوَرَّ، ذهب إلى هذا سيبويه، وتناقل تلك العلة كل الصرفيين من بعده،

(١) ابن منظور: لسان العرب: (ص.ي.د) ٣/ ٢٦١، ٢٦٢، وينظر: الخليل: العين، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار الهلال، دون تاريخ نشر: (ص.ي.د) ٧/ ١٤٣، ١٤٤.

(٢) الزبيدي: تاج العروس (ق.و.د): ٩/ ٧٩، ٨٠، الفيروزآبادي: وينظر: القاموس المحيط، مادة (ق.و.د) ص: ٣١٣.

(٣) الفيومي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، مادة: (م.ي.ل): ٢/ ٥٨٨.

(٤) الزبيدي: تاج العروس (م.ي.ل): ٣٠/ ٤٣٥، ٨٠.

ونصوص سيبويه في ذلك: «وأما قولهم: عَورَ يَعْوَرُ، وحَولَ يَحْوَلُ، وصَيدَ يَصْيَدُ، فإنما جاؤوا بهن على الأصل؛ لأنه في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل، نحو: اعوررت، واحوللت، وابيضضت، واسوددت، فلما كُنَّ في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل لكون ما قبله تحركن. فلو لم تكن في هذا المعنى اعتلت، ولكنها بنيت على الأصل إذ كان الأمر على هذا»[1].

وقد فسر الجوهري قول سيبويه وشرح مراده، ونقله عنه ابن منظور فقالا: «وَإِنَّما صَحَّتِ الْوَاوُ فِي عَورَت عينُه؛ لِصِحَّتِهَا فِي أَصله، وَهُوَ اعْوَرَّت، لِسُكُونِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ حُذِفت الزَّوَائِدُ الأَلفُ والتشديدُ فَبَقِيَ عَورَ، يَدُلُّ عَلَى أَن ذَلِكَ أَصله مجيءُ أَخواته عَلَى هَذَا: اسْوَدَّ يَسْوَدُّ واحْمَرَّ يَحْمَرّ، وَلَا يُقَالُ فِي الأَلوان غَيْرُهُ؛ قَالَ: وَكَذَلِكَ قِيَاسُهُ فِي الْعُيُوبِ اعْرَجَّ واعْمَيَّ فِي عَرِج وعَمِيَ، وإِن لَمْ يُسْمَعْ»[2].

والذي أراه أنه جنح في هذا التفسير إلى بيان ما وقع من تغيير لفظي بين: اعْوَرَّ وعَورَ؛ حيث أوضح أننا بعد أنْ شَذَّبْنَا وهَذَّبْنَا «اعْوَرَّ» وأخواته، وقَشَّرْنَا عنه زوائده الألف والتشديد، تَقَلَّصَ فصار: عَورَ، وأرى أن مثل هذا التفسير ينطبق تماماً مع فكر المبرد الذي ينص على أن «عَور وحَولَ وصَيد الْبَعِير يصْيَد يصحّ...؛ لأَنَّه مَنْقُول ممّا لا بدّ أَن يجْرِي على الأَصل لسكون مَا قبله وَمَا بعده، وَذَلِكَ قَوْلك اعورّ واحوَلّ فإِنَّما عور وحول مَنْقُول من هَذَا»[3]. فالمبرد برؤيته اجتزاء عَورَ من اعورَّ يجنح في تعليله صِحَّتَهُ إلى الجانب اللفظي، أما سيبويه فيتكئ في تعليله صِحةَ «عَورَ» وأخواته على المعنى، فعَورَ وقعت في معنى اعورَّ، ولما كانت اعوَرَّ صحيحة صحت عَورَ لوقوعها موقعها، وأدائها معنى اعورَّ.

ولما كان هذا الباب يتقاطع مع باب التعجب وجدنا النحاة يستدلون بهذا على ذاك أو بذاك على هذا؛ ولذلك فإنا سنستعين بتعليلات الصرفيين

(١) سيبويه: الكتاب: ٤/ ٣٤٤، ٣٤٧.

(٢) الجوهري: الصحاح، مادة: (ع.و.ر): ٢/ ٧٦٠، وابن منظور: اللسان، مادة: (ع.و.ر): ٤/ ٦١٢.

(٣) المبرد: المقتضب: ١/ ٩٩.

أو تعللاتهم في البابين، فمن ذلك ما ذهب إليه ابن الوراق من أن الألوان والخلق إنَّما لم يشتق منْهُما فعل للتعجب؛ «لأن أصل أفعالها أن تستعمل على أكثر من ثلاثة أحرف، وَذَلِكَ أن (عَورَ) أصله في الاسْتِعْمَال (اعْوَرَّ)، وَكَذَلِكَ (حَولَ) أصله (احْوَلَّ). وَمَا زَاد على الثلاثي من الأَفْعَال في بَاب الاسْتِعْمَال لم يجب أن يبْنى منْهَا فعل التَّعَجُّب؛ لأن ذَلِك يُؤَدِّي إِلَى إِسْقَاط الزَّوَائِد منْهُ حَتَّى يرجع إِلَى ثَلَاثَة أحرف، ثمَّ تدخل عَلَيْهِ همزَة التَّعَدِّي، وَإِسْقَاط الزَّوَائِد منْهُ يبطل مَعْنَاهُ، فَلهَذَا لم يجز أن يبْنى من الألوان، وَلَا مِمَّا زَاد على ثَلَاثَة أحرف من الْأَفْعَال...»[1].

واستدلَّ على أن الأَصْل في (عَورَ) : اعْوَرَّ من وَجْهَيْن:

**أَحدهمَا**: أنه قد اطرد في هَذِه الألوان والخلق أن يَجِيء على (افْعَلَّ)، كَقَوْلِك: اصْفَرَّ واخْضَرَّ...

**ثانيهما**: «أَن (افْعَلَّ) أثقل من (فَعِلَ)، وَمن كَلَامهم جَوَاز التَّخْفِيف من الثقيل، أَعنِي أَنهم ينتقلون من الثقيل إِلَى الْخَفِيف، وَإِنَّمَا نقل (عَورَ) من (اعْوَرَّ)، و(حَولَ) من (احْوَلَّ)، وَلَيْسَ من كَلَامهم أَن ينقلوا الْخَفِيف إِلَى الثقيل، إِذا اتفقَا في الْمَعْنى، أعني الْخَفِيف والثقيل؛ لأن نقل الْخَفِيف يُوجب تكلفاً لَا فَائِدَة فِيهِ، إِذا كَانَا في هَذَا الْموضع قد اتفقَا في الْمَعْنى، وَمثل هَذَا لَا يَقع من حَكِيم، فَدلَّ استعمالهم (عَورَ واعْوَرَّ) بِمَعْنى وَاحِد، أَن (عَورَ) مخفف من (اعْوَرَّ)»[2].

وَيجوز أَن يعتل في امْتنَاع اشتقاق الْفِعْل من الألوان والخلق بِمَا يحْكى عَن الْخَلِيل، «وَهَذِه الْأَشْيَاء لما كَانَت مُسْتَقرَّة في الشَّخْص وَلَا تكَاد تَتَغَيَّر، جرت مجْرى الْخلق الثَّابِتَة الَّتِي لَا معْنى للْفِعْل فِيهَا كـ: (الْيَد وَالرجل)، فَكَمَا لَا تَقول:

(١) ابن الوراق: علل النحو، محمد بن عبدالله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص: ٣٢٨.

(٢) السابق، ص: ٣٢٩.

مَا أيداه، وَلَا: مَا أرجله، إذْ كَانَا اسْمَيْنِ لَيْسَا بجاريين على فعل، فَكَذَلِك لَا يجوز فِي الألوان والخلق اشتقاق فعل التَّعَجُّب حملا على (الْيَد وَالرجل)»[1].

وذهب ابن عصفور إلى أن «عَورَ» صَحَّ حملاً على «اعْوَرَّ»[2]. «ولم يعلَّ: عَورَ وصَيِدَ؛ لأنهما في معنى: اعوَرَّ واصيَدَّ[3]. وذهب إلى أن السبب وراء علة «العَوَرِ والصَّيَدِ»؛ أنهما مصدران لـ«عَورَ» وصَيِدَ»، فصَحَّا كما صحَّ فعلُهما. وشذَّ نحو: القَوَدِ... وحَوِل- فإنَّ العين صحَّت فيها، وكان القياس إعلالها[4].

ورأى الرضي الأستراباذي أن نحو: عَورَ وحَوِلَ لم يعل؛ لأن الأصل في الألوان والعيوب الظاهرة باب افْعَلَّ وافْعالّ، وأنّ الثلاثي- وإن كان أصلاً لذوات الزيادة في اللفظ- لكن لما كان هذان البابان أصلين في المعنى عُكس الأمر، فأجرى الثلاثي مجرى ذي الزيادة في التصحيح تنبيهاً على أصالته في المعنى المذكور، ولم يعل في اسْوَدَّ وَاعْوَرَّ وَاصْيَدَّ؛ لأن إعلال نحو أقْوَمَ وَاسْتَقْوَمَ مع كونه خلاف الأصل إنما كان حملاً على الثلاثي المعل، ولا ثلاثي معلاً ههنا[5].

ويرجع الرضي سبب صحة (القَوَد والمَيَل والغَيَب والصَيَد والخَوَنَة والحَوَكَة) إلى الخفة، يقول: «وقد جاء لأجل الخفة كثير من المعتل على فَعَل غير معل نحو قَوَد ومَيَلٍ وغَيَبٍ وصَيَدٍ وخَوَنَةٍ وحَوَكَةٍ»[6].

ولم تعلا «عَورَ وسَودَ» عند ركن الدين الأستراباذي؛ لأنهما في معنى اعْوَرَّ واسْوَدَّ فصَحَّا؛ تنبيهاً على أنهما موافقان لاعوارّ واسوادّ في المعنى[7].

(١) السابق، ص: ٣٢٩، ٣٣٠.
(٢) ابن عصفور: الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان ط١، ١٩٩٦م، ص: ٣٠٦.
(٣) السابق، ص: ٣٠٧.
(٤) السابق، ص: ٣٠٢.
(٥) الرضي الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٩٨، ٩٩.
(٦) الرضي الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٢٤٢.
(٧) ينظر: ركن الدين الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، تح: د. عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م: ٢/ ٧٦٢.

وَرَمَى نَحْوَ: (القَوَدِ وَالصَّيَدِ) بالشذوذ؛ لوجود علة قلبها ألفاً وهي كون الواو والياء متحركتين، أو في حكمهما مع انفتاح ما قبلهما[1].

تلكم رؤية الصرفيين وتعليلاتهم أسباب صحة هذه الكوكبة من البنى، فهل اتفقت تلك الأسباب مع ما كان يرومه العربي وينشده من وراء صحتها؟ وهل تنسجم هذه التعليلات مع طبيعة اللغة؟ بادئ ذي بدء فإني سأتناقش مع سيبويه بموضوعية خالصة أحتكم فيها إلى منطق اللغة وعقل العربي وفكره ومراده، وأول الأمور التي تستحق المناقشة هي تساؤل مُلِحّ على الرغم من سذاجته، أيها أسبق في الوجود العَوَر (أقصد به العيب المحسوس والمرئي الذي يصيب العين) أم الفعل عَوِرَ أم الفعل اعْوَرّ؟ لا تحتاج الإجابة على ذلك التساؤل إلى تأن أو تؤدة أو أدنى تفكير؛ لأن العربي حين رأى ذلك العيب الذي يصيب العين أطلق عليه العَوَر، ثم أراد أن يشتق منه فعلاً لمن يحدث له ذلك، وطبعي أنه أخذ من ذلك الجوهر أقصد (العَوَرَ) صورة (نسخة) وغَيَّرَ في تشكيلها، فنسخ منها فعلاً وهو عَوِرَ فقال: عَوِرَتْ عينُ فلان، ثم اشتق من عَوِر فعلا ربما يدل أكثر على قوة العَوَر؛ فقال: (اعْوَرَّ) لأنّ بناء افْعَلَّ يدلُّ على قوة اللون أو العيب...، كاحمرَّ وابيضَّ واعورّ واعمشّ: قَوِيَتْ حُمْرَتُهُ وبَيَاضُهُ وعَوَرُهُ وعَمَشُهُ[2]. وإن إراد صيغة مشحونة بدلالات أكثر قال: افْعَالَّ؛ لأنَّ احْمَارَّ يَدُلُّ على قُوَّةِ اللونِ، أكثر من حَمِر واحْمَرَّ[3].

بعد أن احتكمنا إلى طبيعة اللغة وجلنا في عقل العربي فوقفنا على طريقة تفكيره وقصده وهدفه من وضع لبنات لغته بتنا موقنين أن العَوَرَ ذلك العيب الحسي أسبق في الطبيعة الكونية من الفعل (عَوِرَ)، وأن عَوِر أسبق في الوضع اللغوي من اعْوَرَّ، وأن اعْوَرَّ أسبق من اعْوَارَّ، وبناءً عليه لا يعقل أن يحمل ما

(١) ينظر: السابق: ٢/ ٧٤٧.

(٢) الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف تح: د. ناجي عبدالعال حجازي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص: ٤٧.

(٣) الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص: ٥٠.

كان موجوداً على ما لم يوجد أو المجرد الذي هو أسبق وجوداً على المزيد؛ أي أن يَصِحَّ «عَورَ» الأسبق وجوداً والأقل حروفاً؛ لأنه في معنى اعورَّ الذي نبت من نواة عَورَ، وهما نبتا من العَوَر الذي يدل على العيب الحسي اللازم، الذي انتقلت جيناته لاعْورَّ بزنة «افْعَلَّ الذي يغلب فيه كونه للَّوْن أو العيب الحسي اللازم مع دلالته على القوة، وانتقلت إلى افْعَالَّ الذي يدل على اللون والعيب الحسي العارض»[1].

لا نستطيع إذن قبول رأي سيبويه بأن عَورَ صح لأنه في معنى ما لا بد من صحته وهو اعورَّ، أقول لا نستطيع قبوله من جهة العقل أو من جهة تطور اللغة وأسبقية بناء لبناتها التي صاغها العربي؛ لتحمل مقاصده وتوصل كل ما جدَّ من أهدافه، ولا يمكننا موافقة المبرد على أن عَورَ وأخواته صَحّ لأنَّه مَنْقُول من اعورّ بناءً على ما بيناه من أسبقية عَورَ، وتلك الأسبقية تجعل كل بناء قائماً بنفسه، فلم تجتزأ صيغة من أخرى، وهو ما يجعل قول ابن عصفور إن افعَلَّ: مقصورٌ من «افعالَّ» لطول الكلمة، ومعناها كمعناها، بدليل أنه ليس شيء من «افعَلَّ» إلَّا يُقال فيه «افعالَّ». إلَّا أنه قد تَقِلُّ إحدى اللغتين في شيء، وتكثر الأُخرى؛ ألا ترى أنَّ طَرْحَ الألف من: احمَرَّ واصفَرَّ وابيَضَّ واسوَدَّ، أكثرُ، وإثباتَها في اشهابَّ وادهامَّ واكهابَّ[2] محضَ افتراض لا يستند إلى واقع اللغة؛ إذ كل صيغة مستقلة بنفسها وإن جاءت هذه مكان تلك، ومع ذلك فمنهم من تلمس فروقاً معنوية بين الصيغتين فجعل «الأغلب في افْعَلَّ كونه للَّوْن أو العيب الحسي اللازم، وافْعَالَّ في اللون والعيب الحسي العارض»[3].

أما تعليلات من أخذوا عن سيبويه فدارت كلها في فلك الفكرة العامة وهي أن «عَورَ» وأخواته أعلَّ؛ لأنه في معنى «اعْوَرَّ» وإن أضاف بعضهم قليلاً من الإضافات التي لم تأت بمغاير فابن عصفور وركن الدين الأستراباذي رددا

(١) ينظر: الرضي الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١١٢.
(٢) ابن عصفور: الممتع الكبير في التصريف، ص: ١٣٢.
(٣) ينظر: الرضي الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١١٢.

كلام سيبويه نصّاً، وعللا صحة المصدرين «العَوَر والصَّيَد»؛ لصحة فعليهما «عَوِرَ» وصَيِدَ»، وشذذ ابن عصفور القَوَدَ، وشذذ ركن الدين القَوَدَ والصَّيَدَ.

أما تعليل الرضي الأستراباذي أن نحو: عَوِرَ وحَوِلَ لم يعل؛ لإجراء الثلاثي مجرى ذي الزيادة في التصحيح تنبيهاً على أصالته في المعنى المذكور، ولم يعل في اسْوَدَّ وَاعْوَرَّ وَاصْيَدَّ؛ لأنه ليس له ثلاثي معل؛ فإن أقل ما يوصف به هذا التعليل- كما رآه محققو الكتاب- أنه كلام يفيد الدَّوَرَ؛ لأنه جعل علة تصحيح الثلاثي نحو عَوِرَ كونه فرعاً في المعنى عن المزيد فيه نحو اعْوَرَّ، فإذا جعل علة تصحيح المزيد فيه كون ثلاثيه غير معل فقد جعل كلَّ واحد منهما مُعَلَّلاً بالآخر، اللهمَّ إلا أن يقال: إن المزيد فيه في هذا المعنى هو الموضوع أولا فهو حين الوضع ليس له ثلاثي ألبتة، فضلا عن أن يكون له ثلاثي معل، وشرط إعلال المزيد فيه وجود ثلاثي معل له، فلما أريد وضع الثلاثي بعد ذلك وكان معناه مُتَّحِداً مع المزيد فيه حمل عليه في التصحيح[1]، وقَوْل المحققين إن المزيد هو الموضوع أولاً ولم يكن له ثلاثي مَحْضُ افتراض أقرب إلى الخيال يَدْحَضُهُ ما قلناه من أن ترتيب الوجود: عَوَرٌ حِسّي (جوهر)، ففعل ثلاثي: عَوِرَ، ففعل مزيد من الثلاثي (اعْوَرَّ) لما أرادوا قوة المعنى على اشتداد العور.

ولم يكن المعجميون أكثر اختلافاً عن الصرفيين؛ لأنهم بحكم عملهم يجمعون آراء الصرفيين واللغويين وأفكارهم، وننتقي من بين المعجميين نصّاً للجوهري ونقله عنه ابن منظور أنموذجاً، وهو قولهما: «وإنما صَحَّتِ الْيَاءُ في (صَيَدَ) لِصِحَّتِهَا في أَصله لِتَدُلَّ عَلَيْه، وَهُوَ اصْيَدَّ، بالتَّشْديد، وَكَذَلِكَ اعْوَرَّ لأَن عَوِرَ واعْوَرَّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وإنما حُذِفَتْ مِنْهُ الزَّوَائِدُ للتَّخْفِيف وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقُلْتَ صادَ وعارَ وقَلَبْتَ الْوَاوَ أَلِفاً كَمَا قَلَبْتَهَا في خَافَ؛ قَالَ: وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنه افْعَلَّ مجيءُ أَخواته عَلَى هَذَا في الأَلوان وَالْعُيُوبِ نَحْوَ اسْوَدَّ واحْمَرَّ، وَلِذَا قَالُوا عَوِرَ وعَرِجَ لِلتَّخْفِيفِ، وَكَذَلِكَ قِيَاسُ عَمِيَ وإِن لَمْ يُسْمَعْ، وَلِهَذَا لَا يُقَالُ مِنْ هَذَا

(١) ينظر: الرضي الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٩٨.

الْبَاب مَا أَفعله فِي التَّعَجُّب؛ لأَن أَصله يَزِيدُ عَلَى الثُّلَاثِيِّ، وَلَا يُمْكِنُ بِنَاءُ الرُّبَاعِيِّ مِنَ الرُّبَاعِيِّ، وإِنما يُبْنَى الْوَزْنُ الأَكثر مِنَ الأَقل»[1].

والحق أن هذا الكلام يتناقض أوله مع آخره، وصدره مع عجزه، ففي أول النص يعزو أصل (صَيَدَ) إلى اصْيَدَّ، ويعزو صحة (عَورَ)؛ لمعنى (اعْوَرَّ)، ويرى أن (اصْيَدَّ، واعْوَرَّ) أصلان لـ (صَيَدَ، وعَورَ) ثم حذفت منهما الزوائد للتخفيف...، ثم يستدلان بما لا يُسْتَدَلُّ به، وهو أن افْعَلَّ أصل في الألوان والعيوب، وهو كلام صحيح لكن لا علاقة له بصحة أو إعلال؛ لأن (اعْوَرَّ، واحْمَرَّ) سواءٌ في هذا الوزن، كما أن ثلاثيهما أقصد عَورَ وحَمِرَ مشتركان في البناء نفسه.

ولكي يبرهنا على فكرتهما، وهي أن «عَورَ» مأخوذ عن «اعْوَرَّ» سواء لفظاً أو معنى- وهي ليست جديدة فقالها كل من سبقهم من الصرفيين- واستندا إلى أنه لا يتعجب من هذا الباب مباشرة، ورَدَّا ذلك إلى أنَّ أَصْلَ هذه الأفعال تَزِيدُ على الثُّلَاثِي، وهما بذلك يتبنَّيان فكر البصريين الذين يرون أن حق صيغة التعجب أن تبنى من الثلاثي المحض، وأكثر أفعال الألوان والخلق إنما تجيء على «افْعَلَّ» بتسكين الفاء وبزيادة مثل اللام نحو: اخْضَرَّ، فلم يبن فعلا التعجب في الغالب مما كان منها ثلاثيّاً إجراءً للأقل مجرى الأكثر[2].

ولم يُشر الجوهريُّ وابنُ مَنْظُور إلى رَأْيِ الخَلِيل الذي نَقَلَهُ عَنْهُ سِيْبَوَيْه، وهو جَدِيرٌ بأَنْ نَقِفَ أَمَامَهُ، ويُرْجِعَان السَّبَبَ وَرَاءَ عَدَمِ التَّعَجُّب من «عَورَ» وأَخَوَاتِه إلى أَنَّ الأَلْوانَ والخَلَق والعُيُوبَ الظَّاهِرَةَ؛ صَارَتْ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ اليَدِ والرِّجْلِ ومَا لَيْسَ فيه فِعْلٌ من هذا النحو. ألا تَرَى أَنَّكَ لا تَقُولُ: مَا أَيْدَاهُ ولا مَا أَرْجَلَهُ،

(١) الجوهري: الصحاح، (ص.ي.د) ٢/ ٤٩٩، ٥٠٠، وابن منظور: لسان العرب، مادة (ص.ي.د) ٣/ ٢٦٢.

(٢) خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ٢/ ٧١، وينظر: الأنباري: الإنصاف، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ١/ ١٢٢.

إنَّما تَقُولُ: مَا أَشَدَّ يَدَهُ ومَا أَشَدَّ رِجْلَهُ ونحو ذلك[1]. لِذَا لا تَقُولُ: مَا أَحْمَرَهُ ولا مَا أَبْيَضَهُ. ولا تقول في الأعْرَج: مَا أَعْرَجَهُ، ولا في الأعْشَى: مَا أَعْشَاهُ. إنَّمَا تَقُولُ: مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ، وَمَا أَشَدَّ عَشَاهُ[2].

ثم يذكر الجوهري وابن منظور في آخر النص أنه: «إنما يُبْنَى الْوَزْنُ الأَكثر مِنَ الأَقل»[3]، وهي حقيقة تتناقض وتنقض ما ذكراه في أول النص من أن عَوِرَ مُقْتَضَبٌ من اعْوَرَّ؛ لأن الطَّبَعِي أن يُبْنَى اعْوَرَّ من عَوِرَ، لا أن يشذب اعْوَرَّ فيتمخض عنه عَوِرَ ليّاً للغة؛ لنصدق سبب إعلال عَوِرَ سواء بما ارتآه المبرد من اقتطاع عَوِرَ من اعْوَرَّ، أو ما قرره سيبويه من تبعية عَوِرَ لاعْوَرَّ في المعنى.

أما إرجاع الرضي سبب صحة (القَوَد والمَيَل والغَيَب والصَيَد والخَوَنَة والحَوَكَة) إلى الخفة[4]، فإنه أمر لا يمكن قبوله؛ لأن من ثوابت القواعد الصرفية أنه إذا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا كـ: (قَوَلَ، وبَيَعَ) فقياس اللغة وسجيتها على أساس تلك القاعدة: قَالَ، وبَاعَ، ولو قَبِلْنَا كلامَ الرضي ووافقناه على أن الخفة وراء الصحة لَصَحَّتْ كلُّ واو أو ياء في مثل هذه الأبنية فقالوا قَوَلَ، وبَيَعَ، ولم يصبهما إعلال لخفتهما.

بعدما فندنا تلك الآراء، وقارعنا الحجة بالحجة، والدليل بالدليل نكون قد عدنا إلى نقطة الصفر، أعني أننا لا نملك تفسيراً أو تعليلاً لصحة «عَوِرَ» وأخواته، ومن ثم يلحُّ ويطلُّ علينا سؤالٌ منطقيٌّ، وهو: لِمَ صحَّ عَوِرَ وأخواته؟ وتكمن الإجابة على ذلك السؤال في التطور التاريخي لوَضع للغة؛ وبطريقة أخرى تكمن الإجابة بالتجوال في فكر العربي ومنطقه اللغوي وهدفه من لغته، فمنطق اللغة في تطورها الطبيعي تابع لطبيعة الخليقة، فذهابُ حِسٍّ إحدى

(١) ينظر: سيبويه: الكتاب: ٤/ ٩٨.

(٢) ينظر: سيبويه: الكتاب: ٤/ ٩٧.

(٣) الجوهري: الصحاح، (ص.ي.د) ٢/ ٥٠٠، وابن منظور: لسان العرب، مادة (ص.ي.د) ٣/ ٢٦٢.

(٤) الرضي الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٢٤٢.

الْعَيْنَيْنِ، وهو عيب حسي خلقه الله في بعض البشر أطلق عليه العربي اسم العَوَر، ومن الطبعي أن يكون وجود ذلك العيب الحسي بشكله وصورته أسبق في الوجود من الفعل «عَور»، فلما أراد العربي أن يعبر عن ذلك الجوهر في الأزمنة المختلفة نَسَخَ من العَوَر نُسْخَةً، وأبقاها على صورتها نفسها دون إعلال؛ لكي لا تغترب عن أصلها. ولأنَّ الْوَزْنَ الأكثر يُبْنَى مِنَ الأَقل[1]، وهو التطور الطبعي للغة، ولما أرادوا زيادة في المعنى تفوق ما تشعه عَورَ من دلالات ضعَّفوا راء (عَورَ)، وأتوا بألف الوصل، فصارت (اعْوَرَّ) زيادة في قوة المعنى، ثم لم يقنعوا بما تحمله اعوَرَّ من شحنات دلالية فزادوا عليها ألفاً قبل الآخر فأتوا بـ (اعْوَارَّ) مبالغة في قوة العور؛ ومن ثم لا يمكن قبول قولهم المعكوس، وهو أن اعْوَرَّ الأكثر عَدَداً والأضخم بنية والأثرى دلالة أصل للبرعم: عَورَ.

ولعلَّ الخليل بن أحمد- من وجهة نظري- هو من أصاب عين الحقيقة وقَلْبَها حين عَدَّ الألْوَانَ والخَلْقَ والعُيُوبَ الظَّاهِرَةَ بمنزلة الخلق الثابتة المستقرة التي لا تزيد ولا تنقص فضارع بها الأسماء فصارت خِلْقَةً كاليد والرجل والرأس، وعَزَا إلى ثَبَات تلك الخلق وجمودها صحة (عَورَ) وأخواته، وترتب على ذلك امتناع التعجب منها عند كثير من النحاة؛ لأنه لا يتعجب من الخِلْقَةِ الثابتة من الجوارح كالرأس واليد والرجل والوجه والجبهة.

وخير دليل على أن مثل هذه الأفعال اسْتُنْسِخَتْ من الصورة الحسية الجامدة لتلك الأسماء فصحت وبقيت على حالتها وثبتت على صورتها فلم يتعجب منها، أنها إن تركت التصاقها بالصورة الحسية وَتَمَدَّدَتْ دَلَالَاتُهَا إلى معانٍ معنويةٍ وانْسَلَخَتْ عن لُصُوقِهَا بالألْوَانِ والخَلْقِ والعُيُوبِ الظَّاهِرَةِ جَازَ التَّعَجُّبُ منها، وتلك من فطنة العربي لمعاني لغته ومن عبقرية تفسير سيبويه وتأويله أنه يفسر مجيء مثل ذلك في لغة العربي بقوله: «وأما قولهم في الأَحْمَق: مَا أَحْمَقَهُ، وفي الأَرْعَن: مَا أَرْعَنَهُ، وفي الأَنْوَك: مَا أَنْوَكَهُ، وفي الأَلَدِّ: مَا أَلَدَّهُ، فإنما هذا

(١) ابن منظور: لسان العرب، مادة (ص.ي.د) ٣/ ٢٦٢.

عندهم من العلم ونقصان العقل والفطنة، فصارت ما ألدَّه بمنزلة ما أَمْرَسَهُ ومَا أَعْلَمَهُ، وصارت مَا أَحْمَقَهُ بمنزلة مَا أَبْلَدَهُ ومَا أَشْجَعَهُ ومَا أَجَنَّهُ؛ لأن هذا ليس بلونٍ ولا خلقةٍ في جسده، وإنما هو كقولك: مَا أَلْسَنَهُ ومَا أَذْكَرَهُ، ومَا أَعْرَفَهُ وأَنْظَرَهُ، تريد نظر التفكر، ومَا أَشْنَعَهُ وهو أشنع، لأنه عندهم من القبح، وليس بلون ولا خلقةٍ من الجسد ولا نقصانٍ فيه، فألحقوه بباب القبح كما ألحقوا ألد وأحمق بما ذكرت لك؛ لأن أصل بناء أحمق ونحوه أن يكون على غير بناء أفعل، نحو بليدٍ وعليم، وجاهلٍ وعاقلٍ، وفهمٍ وحصيفٍ. وكذلك الأهوج، تقول: مَا أَهْوَجَهُ كقولك: مَا أَجَنَّهُ»[1].

وقد فَطِنَ ابن الصائغ كما فطن من قبله سيبويه إلى أن هذه البنى إن خرجت عن فَلَكِ الألوان والخلق والعيوب الظاهرة، وسَبَحَتْ في مَدَارَاتِ دلالية أخرى جاز التعجب منها فتقول في الألوان: مَا أَحْمَرَهُ تريد: البلادَة؛ وإن قصدتَ اللّون لم يجُز؛ وكذلك تقول: مَا أَسْوَدَ زيداً من السُّودَدِ لا من السَّوَادِ، ومَا أَبْيَضَ الطّير، وأنت تريد أنّه كثيرُ البَيْض، ولا تقصد اللّون، ومَا أَصْفَرَ العبدَ من الصَّفير، والمكان إذا خلا من قولهم: صَفِرَ الإناء إذا خلا، وما أَسْمَرَهُ من السَّمَر؛ فإن أردتّ بجميع ذلك اللّون لم يجز. وتقول: ما أرأسَ زيداً من الرّئاسة، وما أيداه من اليد الّتي هي النّعمة، وما أَرْجَله من الرّجلة، كقولهم: رَجَلٌ بَيِّن الرُّجْلة ورَجِيلٌ إذا كان قويّاً على المشي؛ وما أوجهه بمعنى الوجاهة، وكذلك: ما أجبهه من قولك: جَبَهَ، يجبه؛ فإن أردتّ بشيءٍ من ذلك الخلق الثّابتة من الجوارح كـ: الرّأس واليد والرّجل والوجه والجبهة لم يجز؛ لأنّه لا يجوز التّعجّب من الخلْقة الثّابتة، وتقولُ: ما أَعْرَجَ زَيداً إذا أردتّ عَرَجَ في السُّلَّم، وكذلك: ما أَحْوَله من حال يحول من التّغيّر، وما أعمى قلبه عن طاعة الله؛ فإن أردتّ به العيوب لم يجز[2].

(١) سيبويه: الكتاب: ٤/ ٩٨، ٩٩.

(٢) ينظر: ابن الصائغ: اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبدالله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ١/ ٥١٨ ـ ٥٢٠.

بقي أن نشير إلى أن أَهل الْحِجَاز هم من يتمسكون بالصحة فيُثْبتون الْيَاءَ وَالْوَاوَ نَحْوَ صَيِدَ وعَوِرَ[1]، وقد عَزَا اللَّيْثُ الإعلالَ إلى تَمِيم فهم يقولون: حالَت عَيْنُه تَحُولُ[2] لا يهتمون بتغريب الأفعال عن جوهرها، وأولوا اهتمامهم لأن ترتدي (صَيَدَ وعَوِرَ) عباءة الإعلال، فيَقُولُون: صادَ يَصادُ وَعَارَ يَعَارُ، ووصفه المازني بالقليل، فقال: «وقد قالوا: «عارت عينه تَعار»، وهو قليل، ونَبَّهَنَا على ألا نقول مثله، فلا نقول: «حالت فهي تَحال»، وقد جاء بالإعلال قول ابن أحمر[3]:

ورُبَّتَ سائلٍ عنِّي حَفِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ووصفه الرضي بالقلة أيضاً[4]، وفي ذلك دلالة على أن التصحيح هو الطبعي، ونفهم من تنبيه المازني أنه لا يقاس عليه، وربما أذهب إلى أن الإعلال الوارد في مثل هذه البنى سماعي.

والذي يؤيد فكرتي ويدعم استنتاجي الذي يرقى إلى مستوى نظرية مطردة هو اطراد ذلك التفسير في بقية بنى المجموعة ما يجعلني أطمئن إلى أن نتيجة ذلك الاستنتاج نظرية مكتملة الأركان؛ إذ ينطبق اسْتِنْسَاخ تلك الأفعال من الصورة الحسية الجامدة لتلك الأسماء على شقائق عور، وهي: (حَوِلَ، وحَوِرَ، وصَيِدَ، وقَوِدَ، ومَيِلَ).

(١) ينظر: ابن منظور: اللسان، مادة: (ص.ي.د): ٣/ ٢٦٢.

(٢) ينظر: السابق، مادة: (ح.و.ل): ١١/ ١٩١.

(٣) الشاهد في: العين (ع.و.ر) ٢/ ٢٣٥، و(ص.ي.د) ٧/ ١٤٤، جمهرة اللغة (ر.ب.ب) ١/ ٦٨، الأزهري: تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ٢٠٠١م (ع.و.ر) ٣/ ١٠٨، والصحاح (ع.و.ر) ٢/ ٧٦٠، ويرويه: وسائلة بظهر الغيب عني، ابن جني: المنصف، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م ٢٦٠، المخصص١/ ١٠٢، ٤/ ٢٣٨، ويرويه: وسائلة...، شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٩٩، ٤/ ٣٥٣، ٣٥٥، اللسان (ع.و.ر) ٤/ ٦١٢، ٦١٣، التاج (ع.و.ر) ١٣/ ١٦٧.

(٤) ينظر: الرضي الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ٤/ ٣٥٣.

وأرى بالاستنتاج من خلال التنقيب في المعاجم عن معاني هذه الكوكبة، التي أطلقت عليها عَور وأخواتها أنها تشترك جميعا في دلالتها على الخِلَق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كـ: اليد والرجل وسائر الأعضاء، أو جريانها مجرى الخلق الثابتة كالألوان، فمنها ما يمزج بين العيوب الظاهرة واللون كـ: عَورَ، وحَولَ، فالأولى التي يقصد بها ذهابُ حِسِّ إحدى الْعَيْنَيْنِ وهو عيب ظاهر، وفيه دلالة غير واضحة على اللون؛ لأن ذهاب حس إحدى العينين يفقد العين بريقها ولمعانها فيطفئها ويغير لونها وهو أمر معلوم لنا بالواقع والمشاهدة، وكذلك: حَولَ الذي يدل على ظهور الْبَيَاضُ فِي مُؤْخِرِ العين وَيَكُونُ السَّوَادُ مِنْ قِبَلِ الماق، أو إِقْبَال الحَدَقة عَلَى الأَنف، أو ذَهاب حَدَقَتِهَا قِبَلَ مُؤْخِرِها، أو أَن تَكُونَ الْعَيْنُ كأَنها تَنْظُرُ إِلى الحِجاج، أو أَن تَمِيلَ الحدَقة إِلى اللَّحاظ، وربما كثر وصف أشكاله بسبب اختلاف درجات إصابته من شخص إلى آخر، والذي يهمنا أنه عيب امتزج مع اللون، أما الحَوَرُ الذي يعني اشْتِدَادَ بياض الْعَيْنِ وسَوادِ سَوادِها مع اسْتِدَارَةِ حَدَقَتِهَا وَرِقَّةِ جُفُونِهَا ويبيضَّ مَا حَوَالَيْهَا؛ أو شِدَّةَ سَوَادِ الْمُقْلَةِ فِي شِدَّةِ بَيَاضِهَا فِي شِدَّةِ بَيَاضِ الْجَسَدِ، وواضح تشابك اللون مع تلك الحلى التي تضفي على الجسد جمالاً ورقةً.

أما الصَّادُ: وهو عِرْق بَيْنَ الأَنف وَالْعَيْنِ، والصَّادُ والصَّيَدُ داءٌ يُصِيبُ الإِبل فِي رؤُوسها فإنه داءٌ بَيِّنٌ يظهر على جسد الحيوان؛ لذا شقوا منه نسخة فعلية يعبرون بها عما أصيب به، فقالوا: صَيِد يَصْيَد، وكذلك الميل الذي يعني الاعْوِجَاجُ خِلْقَةً، فهو عيب وداء.

وظني أن بناء القَوَدُ: الذي يعني طُولِ الظَّهْرِ والعُنُق، قد انحرف عن أصل دلالته الحسية إلى معنى معنوي، فاستعيرت في القصاص أو القتل؛ لأن القصاص يكون في الغالب بقطع الرقاب، ومن هنا أطلق على القود الذي هو في الأصل طول العنق القصاص أو القتل.

وهذه الثلاثة الأخيرة تدل على عيب في هيئة صورة حسية ملازمة لشكل الجسد سواء برفع الرؤوس وسموها كما في الصَّيَد، أو طول العنق أو الظهر كما

في القود، أو الاعوجاج كما في المَيَل- مفتوح الياء- ما كان خِلْقَةً، تقول: في عُنُقِه مَيَلٌ، وهو بذلك يختلف عن الفعل مال الذي مصدره: المَيْل « بسكون الياء- ما كان فعلاً، يقال: «مالَ عن الحَقِّ مَيْلاً»[1]، فكل ذلك باستثناء الميْل عيوب ظاهرة تدل على صورة مادية محسوسة ومرئية.

أما الجيد، والغيد والهيف، التي هي في الأصل جزء من الجسد أو وصف لجزء من الجسد، فقد اشتق العربي من تلك الكلمات الجامدة أفعالاً وأبقاها على صورتها دون تغيير؛ لكي لا تفارق مع الوقت أصل وضعها؛ وحتى لا تنسلخ عن دلالتها، وهم بذلك الصنيع قد أخذوا نسخة من كلمات جامدة وبثوا فيها إكسير مرونة الاشتقاق دون أن يُعلُّوها؛ لتنزيلهم «الأَلْوَانَ والخَلْقَ والعُيُوبَ الظَّاهِرَةَ؛ بِمَنْزِلَةِ اليَدِ والرِّجْلِ ومَا لَيْسَ فيه فِعْلٌ من هذا النحو. ألا تَرَى أَنَّكَ لا تَقُولُ: مَا أَيْدَاهُ ولا مَا أَرْجَلَهُ، إِنَّمَا تَقُولُ: مَا أَشَدَّ يَدَهُ ومَا أَشَدَّ رِجْلَهُ ونحو ذلك»[2]. لِذَا «لا تَقُولُ: مَا أَحْمَرَهُ ولا مَا أَبْيَضَهُ. ولا تقول في الأَعْرَجِ: مَا أَعْرَجَهُ، ولا في الأَعْشَى: مَا أَعْشَاهُ. إِنَّمَا تَقُولُ: مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ، وَمَا أَشَدَّ عَشَاهُ»[3].

لقد فطنوا وهم يُنَظِّرُونَ لأبنية الأفعال وما لا يتعجب منه للمسار الصحيح لِكُنْهِ التعليل الحقيقي وجوهره لصحة «عَورَ» وأخواته، حين وعوا أن تقارب الدلالات (اللون، الداء، العيب، الحلي...) تكون سبباً رئيساً لشكل البناء وهيئته، وهو ما استنتجه سيبويه وأرسى دعائمه بقوله: «وقد يبنى على أَفْعَلَ ويَكُونُ الفِعْلُ على فَعِلَ يَفْعَلُ والمصدر فَعَلٌ، وذلك ما كان داءً أو عيباً؛ لأن العيب نحو الداء، ففعلوا ذلك كما قالوا: أَجْرَبَ وأَنْكَدَ. وذلك قولهم: عَورَ يَعْوَرُ عَوَراً وهو أَعْوَرُ، وأَدِرَ يَأْدَرُ أَدَراً وهو آدَرُ، وشَتِرَ يَشْتَرُ شَتَراً وهو أَشْتَرُ، وحَبِنَ يَحْبَنُ حَبَناً وهو أَحْبَنُ وصَلِعَ يَصْلَعُ صَلَعاً وهو أَصْلَعُ»[4].

(١) ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص: ٣٠٨، ٣٠٩..

(٢) ينظر: سيبويه: الكتاب: ٤/ ٩٨.

(٣) ينظر: سيبويه: الكتاب: ٤/ ٩٧.

(٤) سيبويه: الكتاب: ٤/ ٢٦، ابن سيده: المخصص: ٤/ ٢٨٩.

ثم انسحب ذلك الفهم أقصد تقارب الدلالات على تنظيرهم لما لا يتعجب منه فعددوا الأقسام التي لا يتعجب منها، واشترطوا ألا يكون اسم فاعله على «وزن أفعل فعلاء، فلا يبنيان من نحو: عرج فهو أعرج، من العيوب، وشهل فهو أشهل، من المحاسن، وخضر الزرع فهو أخضر، من الألوان، ولمي فهو ألمى من الحلي»[1]. وليتهم اكتفوا بأن جعلوا تلك الأقسام سبباً لعدم التعجب ولم ينجروا إلى منزلق انْسِلال عَوِرَ من اعْوَرَّ لفظا أو معنى.

وأود أن أشير إلى أن ثمة أسباباً وراء إبعادنا عن إدراك المغزى الحقيقي لصحة عور وأخواته هو أن النحاة المتأخرين راحوا يضعون شروطاً شكلية لتحقق الإعلال أو عدم تحققه، التي تكاد تكون وصفاً للواقع اللغوي لا بحثاً في كنه الأسباب الحقيقية كقول الشيخ خالد الأزهري تَبَعاً لابن مالك حين عدد شروط إبدال الألف من أختيها الواو والياء في الأسماء والأفعال، وذلك الإبدال مشروط بعشرة شروط مذكورة في النظم: «الأول أن يتحركا»، أي الواو والياء... والشرط السادس: ألا تكون إحداهما، أي الواو والياء، عيناً لـ: فَعِلَ، بكسر العين، الذي الوصف منه على: أفعل، نحو: هيف، فهو: أهيف، من الصفات المحمودة، وعور، فهو: أعور من الصفات المذمومة[2]. وتبعهم كل من جاء من بعدهم في ذلك التوصيف الشكلي وخصوصاً في باب قلب الواو والياء ألفا بأن صبوا كل اهتمامهم على أن جعلوا عَوِرَ وهَيِفَ وغَيِدَ... مستثناة من ذلك القلب.

ولو أنهم اقتفوا صنيع ابن قتية لكان خيراً لهم ولنا وللصرف العربي؛ حين جعل عَوِرَ وأخواته قسماً مستقلا مصححاً قياساً في باب الصفات بالعيوب والأدواء... والأفعال تأتي في هذا الباب من العيوب على فَعِل، نحو: «عَوِرَ»، «شَتِرَ» و«صَلِع»، و«قَطِع»، و«أَدِر»، و«حَبِن»، و«هَوِجَ». وشذَّ منه شيء فقالوا: «مالَ» في الأمْيَل، والقياس «مَيِل»، وقالوا في الأشيب «شابَ» شبَّهوه بشاخ، والقياس «شَيِبَ» مثل

(١) الشيخ خالد الأزهري: شرح التصريح: ٢/ ٧١.

(٢) الشيخ خالد الأزهري: شرح التصريح: ٢/ ٧٢٩، ٧٣٠، عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، ط١٥، ٤/ ٧٨٨.

صَيِدَ يَصْيَدُ، وشَمِطَ يَشْمَطُ[1]. فيفهم من كلامه أن «عَورَ» وأخواته ضلع مستقل مواز للمعتل، قياسه الصحة، ولذلك شذذ من قال: مَالَ، وإن كنت لا أتفق معه في التشذيذ وكان الأولى أن نعزوها إلى أهلها من لغات العرب.

**المجموعة الثالثة: (أَغْيَلَتْ، أَخْيَلَتْ، أَغْيَمَتْ، أَعْوَلَ):**

أَغْيَلَتْ: الغَيْلُ: اللَّبَنُ الَّذي ترضعه المرأَة ولدَها وَهِيَ تؤْتَى؛ عَنْ ثَعْلَب؛ قَالَتْ أُم تأَبَّط شَرّاً تُؤَبِّنُه بَعْدَ مَوْته: وَلَا أَرضعْته غَيْلاً، وَقيلَ: الغَيْل أَن تُرضع المرأَة ولدَها عَلَى حَبَل، وَاسْمُ ذَلكَ اللَّبَن الغَيْل أَيضاً،... وأَغالَت المرأَة ولدَها، فَهِيَ مُغيلٌ، وأَغْيَلَتْه فَهِيَ مُغْيل: سقَتْه الغَيْل الَّذي هُوَ لَبَنُ المْأْتيَة أَو لَبَنُ الْحُبْلَى، وَهِيَ مُغيل ومُغْيل، وَالْوَلَدُ مُغالٌ ومُغْيَل[2].

أَخْيَلَتْ: الْمَخِيلَةُ: السَّحَابَةُ، وجَمْعُها: مَخَايلُ، وَقد يُقَال للسحاب أَيْضاً: الْخَال[3]، والخَالُ: سَحَاب لَا يخلف مطره، قَالَ[4]:

مِثْلَ سَحَابِ الخَالِ سَحّاً مَطَرُهْ

أَو الَّذِي إِذا رَأَيْته حسبته ماطراً، ولَا مطر فِيهِ[5].

وخَيَّلْتُ للناقة وأَخْيَلْتُ أيضاً، إذا وضَعتَ قُرْبَ ولدها خَيالاً؛ ليفزَع منه الذئب، فلا يقربه، وقد أَخالَت السحابُ وأَخْيَلَتْ وخايَلَتْ، إذا كانت تُرَجِّي المطر، وقد أَخَلْتُ السحابةَ وأَخْيَلْتُها، إذا رأيتَها مَخِيلَةً للمطر، يقال: ما أحسن

(١) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص: ٥٧٩، ٥٨٠.

(٢) ابن منظور: لسان العرب: (غ.ي.ل) ١١/ ٥١٠، ٥١١، وينظر: ابن سيده: المخصص: ١/ ٤٦.

(٣) الأزهري: تهذيب اللغة، مادة: (خ.ي.ل) ٧: ٢٢٩.

(٤) الشاهد في: كراع النمل: المنجد في اللغة، تح: أحمد مختار عمر ود. ضاحي عبدالباقي، علم الكتب القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م، (خ.ي.ل) ١/ ١٨٤، ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م (خ.ي.ل): ٥/ ٢٥٩، اللسان (خ.ي.ل) ١١/ ٢٢٧، والتاج (خ.ي.ل) ٢٨/ ٤٥٠.

(٥) الزبيدي: تاج العروس، (خ.ي.ل): ٢٨/ ٤٥٠، ٤٥١.

مَخِيلَتَها وخالَها، أي خَلاقَتَها للمطر[1]. والْمَخِيلَةُ - بِفَتْح الْمِيم -: السَّحَابَةُ، وجَمْعُها: مَخَايِلُ. وَقد يُقَال للسحاب أَيْضا: الْخَال[2].

وأَخْيَلَتِ السَّمَاء، وتَخَيَّلَت، وخَيَّلَت: تهيأت للمطر فَرعدَت وَبَرقَتْ، فَإِذا وَقع الْمَطَر ذهب اسْم ذَلِك. والخالُ: سَحَاب لَا يخلف مطره... أَو الَّذِي إِذا رَأَيْته حسبته ماطراً ولَا مطر فِيهِ. والخالُ: البَرَقُ[3].

أَغْيَمَتْ: الغَيْمُ: السحاب. وقد غامَتِ السماء، وأغامَتْ، وأَغْيَمَتْ، وغَيَّمَتْ، وتَغَيَّمَتْ، كله بمعنى. وأَغْيَمَ القومُ: أصابهم غَيْمٌ[4].

أَعْوَلَ: أَعْوَلَ الرجلُ يُعْوِل إِعْوَالاً، إِذا ردّد الْبكاء. وَقَالَ قوم من أهل اللُّغَة: قَوْلهم أعْوَلَ الرجلُ، أَي دَعا بالوَيْل والعَوْل. فَأَما قَوْلهم: ويْلَه وعَوْلَه فَيمكن أَن يكون من عَالَه الأمرُ يَعُولُه، إِذا أثقله، وَيُمكن أَن يكون من الويل. وعال عِيالَه يَعولهم عَوْلاً، إِذا قاتهم وكَفَلَهم. والعَوْل: الْجور، من قَوْله تَعَالَى: ﴿ذَلِك أدنى أَلَّا تعولوا﴾[5]، والعَوْل: الزِّيَادَة فِي الشَّيْء، من قَوْلهم: عالت الفريضةُ تَعول عَوْلاً، إِذا زَادَت[6]. والعَوِيل الصِّيَاحُ وَالْبُكَاءُ، أَعْوَلَ الرجلُ والمرأَةُ وعَوَّلا: رَفَعا صَوْتَهُمَا بالْبُكَاء وَالصِّيَاح؛ وَالِاسْمُ العَوْل والعَوِيل والعَوْلة... وأَعْوَل عَلَيْهِ: بَكَى، وأَعْوَلَتِ القَوْسُ صَوَّتَتْ[7].

وقد علل الصرفيون صحة هذه المجموعة بأسباب مختلفة نابعة من زاوية رؤيتهم لها، فجنح سيبويه إلى عقد مشابهة شكلية صوتية فيرى أن ثمة حروفاً جاءت

(١) الجوهري: الصحاح، مادة (خ.ي.ل)، ٤/ ١٦٩٢.
(٢) الأزهري: تهذيب اللغة، (خ.ي.ل) ٧/ ٢٢٩.
(٣) الزبيدي: تاج العروس، (خ.ي.ل) ٢٨/ ٤٥٠، ٤٥١.
(٤) الجوهري: الصحاح، مادة (غ.ي.م): ٥/ ١٩٩٩، وينظر: ابن سيده: المخصص: ٢/ ٤١٨، وابن منظور: اللسان، مادة: (غ.ي.م): ١٢/ ٤٤٦.
(٥) النساء: ٣.
(٦) ابن دريد: جمهرة اللغة، مادة: (ع.و.ل): ٢/ ٩٥١.
(٧) ابن منظور: لسان العرب، مادة: (ع.و.ل): ١١/ ٤٨٢، ٤٨٣. والتاج، (ع.و.ل) ٣٠/ ٧١.

«على الأصل غير معتلة مما أسكن ما قبله...، شبهوه بفاعلت إذ كان ما قبله ساكناً، كما يسكن ما قبل واو فاعلت. وليس هذا بمطرد، كما أن بدل التاء في باب أولجت ليس بمطرد، وذلك نحو قولهم: أَجْوَدْتُ، وأَطْوَلْتُ، واسْتَحْوَذَ، واسْتَرْوَحَ، وأَطْيَبَ، وأَخْيَلَتْ، وأَغْيَلَتْ، وأَغْيَمَتْ، واسْتَغْيَلَ، فكل هذا فيه اللغة المطردة، إلا أنا لم نسمعهم قالوا إلا استروح إليه، وأغيلت، واستحوذ، بينوا في هذه الأحرف كما بينوا في فاعلت، فجعلوها بمنزلتها في أنها لا تتغير، كما جعلوها بمنزلتها حيث أحيوها فيما تعتل فيه نحو: اجتوروا، إذ توهموا تفاعلوا»[1]. يعزو سيبويه سبب الصحة إلى المشابهة الشكلية بينها وبين فاعلت لسبقها بالسكون، ولست أدري إن كان هذا تعليلاً أم وصفاً للصورة الشكلية التي جاءت عليها تلك البنى، وإن كان الأوضح أنه يعلل سبب الصحة؛ ولذا يبرز تساؤل مهم: هل هذه المشابهة الشكلية كافية لتعليل صحة هذه الكلمات، وهل تتفق هذه المشابهة الشكلية مع مقاصد العربي؛ بحيث تدفعه إلى أن يصحح تلك البنى؟!

أما الرضي الأستراباذي فيرى أن هذه الأفعال لم تعل دلالة على أن الإعلال في مثلها غير أصل، بل هو للحمل على ما أعل. وهذا الرأي مبني على تقسيمه للإعلال إلى أصل وفرع فهو يرى أن: «الفعل في هذا الإعلال على ضربين: أصل، ومحمول عليه، والأصل ما يتحرك واوه أو ياؤه وينفتح ما قبلها، نحو قَوَلَ وبَيَعَ وغَزَوَ ورَمَى، والمحمول عليه ما ينفتح الواو والياء فيه بعد حرف كان مفتوحاً في الماضي الثلاثي، وذلك: إما في المضارع، المبني للفاعل كيَخَافُ ويَهَاب، أو المبني للمفعول كيُخَاف ويُهَاب ويُقَال ويُبَاع، أو الماضي مما بني من ذي الزيادة: أفْعَل نحو أقَام وأبَان، واستفعل نحو استقام واستبان، أو ما بني للمفعول من مضارعها، نحو يقام ويستبان، وشذ أعْوَلَ، وأغْيَلَتِ المرأة واسْتَحْوَذَ، وأجود، وأطْوَلَ، واسْتَرْوَحَ: أي شم الريح، وأطْيَبَ، وأخْيَلَتِ السماء وأغْيَمَتْ...، وإنما لم تعل هذه الأفعال دلالة على أن الإعلال في مثلها غير أصل، بل هو للحمل على ما أعل»[2].

(١) سيبويه: الكتاب: ٤/ ٣٤٦.

(٢) الرضي الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٩٦، ٩٧.

وهـذا الـرأي لا يمكـن قبوله؛ لأنـه افتراض محض مـن وحي خيـال صاحبه، وليس لـه ظهـير صوتي فلـم ينبع مـن تعليل صـوتي مثلاً، ولا يسـتند إلى هـدف العربي مـن وراء صحـة هـذه الألفـاظ؛ بمعنـى: هـل العـربي صحـح هـذه الكلـمات لأنهـا فـرع للـماضي الثلاثـي؟ هـل هـذا مـا جـال بعقـل العـربي وأراده مـن لغتـه فقسـم ألفـاظ لغتـه إلى فعل ثلاثـي متأصـل فيه الإعلال وأفعـال مضارعـة أو رباعية محمولـة على ذلك المـارد الثلاثي ذي الحصانـة؟ لا أظـن أن ذلـك طـاف بخلـد العربي ولا مـرّ على فكـره ولو مناماً، وكان مـن الأولى أن نفكـر في القصـة مـن جهـة أهداف العـربي من حيـث الإعـلال أو الصحة، ولعـل الهـدف الصوتي هو أهمهـا وأبرزها؛ لذا كان عـلى النحاة ألا يعطوا السـطوة للثلاثي ويحملـوا غـيره عليـه؛ بـل كان مـن الأحـوط والأعم أنـه متى وقـرت الأسـباب الصوتية أوجبـت الصحـة أو الإعـلال في أي بنيـة فإنهـا تعـد سـبباً دونـما حمل بنـاء على آخـر؛ لأن ذلـك الحمـل لم يـك يجـول بعقل العـربي أو يخطـر له ببـال قط.

وإذا أمعنـا النظـر في هـذه المجموعـة (**أَغْيَلَـتْ، أَخْيَلَـتُ، أَغْيَمَـتْ، أَعْـوَلَ**) نجـد السـبب الحقيقـي لصحتهـا هـو أن العـربي اشـتق أفعـالاً مـن أسـماء الـذات الجامـدة، فالغيـل، وهـو اسـم اللبـن الـذي ترضعـه المـرأة لولدهـا أثنـاء المجامعـة أو الحمـل، والخـال هـو السـحاب أو الـبرق، أو أن تضـع خيـالاً ليفـزع منـه الذئـب، والغيمـة اسـم للسـحابة، والعَويـل الصِّيَـاحُ وَالْبُـكَاءُ، أَعْـوَلَ الرجـلُ والمـرأَةُ وعَـوَّلاً: رَفَعـا صَوْتَهُـما بِالْبُـكَاءِ وَالصِّيَـاح؛ وَالِاسْـمُ العَـوْل والعَويـل والعَوْلـة، وقـد يكـون مأخـوذاً مـن: أعـول الرجـل والمـرأة وأعيـلا، إذا كثـرت عيالهـما، وكل هـذه الكلمات أسـماء ذاتٍ حسـية اشـتق منهـا العـربي أفعـالاً رباعيـة، ولم يعلهـا حفاظـاً عـلى صورتهـا؛ لكـي يبقى أصلهـا وعبقهـا في المشـتق فـلا يغـترب أو يُهَجَّـر المشـتق عـن أصلـه.

والـذي كاد أن يصـل إلى ذلـك الفهـم هـو أبـو زيـد الأنصـاري حـين ذهـب إلى جـواز تصحيـح بـاب الإفعـال والاسـتفعال مطلقـاً قياسـاً، إذا لم يكـن لهـما فعـل ثلاثـي[1]، فهـو يعـزو سـبب التصحيـح إلى عـدم وجـود فعـل ثلاثـي وهـو بتلـك

(١) الرضي الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٩٧.

الرؤية يقترب من أن يصل إلى أن السبب هو الاشتقاق من الجامد؛ لأن الاشتقاق من الجامد لا فعل له، لكنه حاد عن الإمساك بناصية الحقيقة حين حصر الأمر في عدم وجود فعل ثلاثي لهذه الأفعال لتخرج من تحت عباءتها، ولو وسّعَ رؤيته أكثر؛ بحيث يجعل الاشتقاق من الجامد سبباً للصحة؛ لوقع على عين الحقيقة، وأصاب كبدها.

**المجموعة الرابعة: (أَجْوَدَ، وأَطْوَلَ، وأَطْيَبَ، واسْتَصْوَبَ، واسْتَرْوَحَ، وأَلْيَنَ):**

الْجَوْد: المطر الغزير. «تقول: جاد المطر جَوْداً... وهاجت لنا سماءٌ جَوْدٌ، ومُطِرنا مَطْرَتَيْنِ جَوْدَيْنِ»(١). «وَمَطَرٌ جَوْد: بَيِّنُ الجَوْد غَزِيرٌ،... وَسَمَاءٌ جَوْد وُصِفَتْ بِالْمَصْدَرِ،...، وَسَحَابَةٌ جَوْد كَذَلِكَ؛...، وأَرض مَجُودة: أَصابها مَطَرٌ جَوْد»(٢). «وَقَدْ قَالُوا أَجْوَدْت كَمَا قَالُوا: أَطال وأَطْوَلَ وأَطاب وأَطْيَبَ وأَلان وأَلْيَنَ عَلَى النُّقْصَانِ وَالتَّمَامِ»(٣). «وأجاد الرجل، وأجْوَد: إذا كَانَ ذَا دابَّةٍ جواد»(٤).

الطَّيِّب: خلاف الخبيث. وطاب الشيء يطيب طيبة وتطيابا(٥). «والطِّيبُ أَي مَا يُتَطَيَّبُ بِهِ، وقَدْ تَطَيَّبَ بالشَّيْءِ(٦). والطِّيبُ مِنْ كُلِّ شيءٍ: أَفضَلُه. والطَّيِّباتُ مِنَ الْكَلَامِ: أَفضَلُه وأَحسنُه. وطِيبَةُ الكَلأ: أَخْصَبُه. وطِيبَةُ الشَّرابِ: أَجَمُّه وأَصْفاه. وطابَت الأَرضُ طِيباً: أَخْصَبَتْ وأَكْلأَتْ. والأَطْيَبان: الطعامُ والنكاحُ...»(٧). وَحَكَى سِيبَوَيْهِ(٨): اسْتَطْيَبَه، قَالَ: «جاءَ عَلَى الأَصل، كَمَا جاءَ اسْتَحْوَذَ؛ وَكَانَ فِعْلُهُمَا قَبْلَ الزِّيَادَةِ صَحِيحاً، وإن لَمْ يُلفظ بِهِ قَبْلَهَا إلا

(١) الجوهري: الصحاح، مادة (ج.و.د) ٢/ ٤٦١.
(٢) ابن منظور: لسان العرب، مادة (ج.و.د) ٣/ ١٣٧.
(٣) السابق، مادة (ج.و.د) ٣/ ١٣٥.
(٤) ابن سيده: المحكم، مادة (ج.و.د) ٧/ ٥٢٩.
(٥) الجوهري: الصحاح، مادة (ط.ي.ب) ١/ ١٧٣.
(٦) الزبيدي: تاج العروس، (ط.ي.ب): ٣/ ٢٨٤.
(٧) ابن منظور: لسان العرب، (ط.ي.ب): ١/ ٥٦٦.
(٨) ينظر: الكتاب: ٤/ ٣٤٦.

مُعْتَلًّا. وأَطابَ الشيءَ وطَيَّبَه واسْتَطَابه: وجَدَه طَيِّباً. والطِّيبُ: مَا يُتَطَيَّبُ بِهِ، وَقَدْ تَطَيَّبَ بالشيءِ، وطَيَّبَ الثوبَ وطابَهُ، عَنِ ابْنِ الأَعرابي؛ قَالَ علقمة الفحل»[1]:

فكأَنَّها تُفَّاحةٌ مَطْيُوبة

جاءَت عَلَى الأَصل كمَخْيُوطٍ، وَهَذَا مُطَّرِدٌ[2].

الطُّولُ: خلاف العرض. وطال الشيء، أي امتد[3]. طَالَ يَطُولُ، طُولاً، بالضَّمِّ: أَي امْتَدَّ، وكُلُّ مَا امْتَدَّ مِنْ زَمَنٍ أَو لَزِمَ مِنْ هَمٍّ ونحوِه فقد طالَ، كقولِكَ: طالَ الهَمُّ واللَّيْلُ، والطُّولُ: خِلافُ العَرْضِ، كَما فِي الصِّحاحِ، وَفِي المُحْكَم: نَقِيضُ القِصَرِ، يَكونُ فِي النَّاسِ، وغَيرِهِم مِنَ الحَيوانِ والمَوَاتِ، وقَالَ الرَّاغِبُ: الطُّولُ والقِصَرُ مِنَ الأَسْماءِ المُتَضايِفَةِ، ويُسْتَعْمَلُ فِي الأَعْيانِ، والأَعْراضِ، كالزَّمانِ ونحوِه....، وأَطَلْتُ الشيءَ وأَطْوَلْتُ عَلَى النُّقْصَانِ وَالتَّمَامِ بمَعْنًى. المُحْكَمُ[4]: وأَطالَ الشيءَ وطَوَّلَه وأَطْوَلَه جَعَلَهُ طَويلاً، وكأَنَّ الَّذِينَ قَالُوا ذَلِكَ إِنما أَرادوا أَن يُنَبِّهُوا عَلَى أَصل البَابِ، قَالَ فَلَا يُقَاسُ هَذَا إِنما يأْتي لِلتَّنْبِيهِ عَلَى الأَصل؛ وأَنشد سِيبَوَيْهِ[5]:

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدودَ، وقَلَّما وِصالٌ، عَلَى طُولِ الصُّدود، يَدُومُ

(١) الشاهد في: المحكم: (ط.ي.ب) ٩/ ٢٢٦، المخصص: ١/ ٥٦٥، اللسان (ط.ي.ب) ١/ ٥٦٥، التاج (ط.ي.ب) ٣/ ٢٨٤.

(٢) ابن منظور: لسان العرب، (ط.ي.ب): ١/ ٥٦٥.

(٣) الجوهري: الصحاح، مادة (ط.و.ل) ٥/ ١٧٣٥.

(٤) ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، ٩/ ٢٣٥.

(٥) البيت من شواهد سيبويه ١/ ٣١، ونسبه لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه/ ٤٩٤ في قسم الشعر المنسوب إليه. وانظر: ابن السراج: الأصول في النحو، تح: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت: ٢/ ٢٣٤، المبرد: المقتضب، تح: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب. - بيروت ١/ ٨٤، ابن جني: المنصف، ١/ ١٩١، ٢٦٧، الخصائص ١/ ١٤٣، الصحاح (ط.و.ل) ٥/ ١٧٥٥، الممتع ١/ ٣١١، اللسان (ط.و.ل) ١١/ ٤١٢، التاج (ط.و.ل) ٢٩/ ٣٩٢.

وكلُّ مَا امتدَّ مِنْ زَمَن أو لَزِمَ مِنْ هَمٍّ ونحوِه فَقَدْ طَالَ، كَقَوْلِكَ طَالَ الهَمُّ وطَالَ الليلُ[1].

اللِّينُ: ضِدُّ الخُشونة، يقال: لانَ الشيءُ يَلِينُ لِيْناً، وشيءٌ لَيِّنٌ ولَيِّنٌ مخفَّفٌ منه...، واللَّيَان بالفتح: المصدر من اللين[2]. واللَّيانُ: رَخاءُ العَيْش ونَعْمَتُه، وَهُوَ مجازٌ[3]. ولينت الشيء وأليته، أي صيَّرته لَيِّناً. وَيُقَالُ: أَلَنْتُه وأَلَيْتُه عَلَى النقصان وَالتَّمام مِثْلَ أَطَلْته وأَطَوَلْتُه[4].

الرِّيحُ: نَسِيم الْهَوَاء، وَكَذَلِكَ نَسِيم كُلِّ شَيْءٍ، وهُوَ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ فَعْلٌ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ فِعْلٌ وفُعْلٌ[5]. والرِّيح ياؤُها وَاوٌ صُيِّرت يَاءً لانْكِسَار مَا قَبْلَهَا، وَتَصْغِيرُهَا رُوَيْحَة، وَجَمْعُهَا رياحٌ وأَرْواحٌ[6]. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الرِّيحُ وَاحِدَةُ الرِّياح، وَقَدْ تُجْمَعُ عَلَى أَرْواح لأَن أَصلها الْوَاوُ وإِنما جاءَت بِالْيَاء لانْكِسَار مَا قَبْلَهَا، وإِذا رَجَعُوا إِلى الْفَتْح عَادَتْ إِلى الْوَاو كَقَوْلِكَ: أَرْوَحَ المَاءُ وتَرَوَّحْتُ بالمِرْوَحة[7]. والرَّوْح: الرّاحةُ والسُّرورُ والفَرَحُ...، والرَّوْح: الاسْتِرَاحَةُ من غَمِّ القلْب. وَقَالَ أَبو عمر: الرَّوْحُ: الفَرحُ: قَالَ شيخُنَا: قيل: أَصلُه النَّفس ثمَّ استُعير للفرَح....، والرَّوْح: بَرْدُ نَسيم الرِّيح... الرَّوْح: نَسيمُ الرِّيح، كَانُوا إِذا مَرّ عَلَيْهِم النَّسيم تَكَيَّفَ بأَرْوَاحِهم، وحَمَلها إِلى النّاس[8]، وأَرْوَحَ اللحمُ: تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ...، وأَرْوَحَ المَاءُ وأَراحَ إِذا تَغَيَّرَتْ رِيحُهُ؛ وأَراح اللحمُ أَي أَنْتَنَ. وأَرْوَحَنِي الضَّبُّ: وَجَدَ رِيحِي؛ وَكَذَلِكَ أَرْوَحَنِي الرجلُ[9]، وأَرْوَحَ الصيدُ واسْتَرْوَحَ وَاسْتَرَاحَ إِذا وَجَدَ رِيحَ

(١) ابن منظور: لسان العرب، (ط.و.ل): ١١/ ٤١٢.
(٢) الجوهري: الصحاح، مادة (ل.ي.ن) ٦/ ٢١٩٨.
(٣) الزبيدي: تاج العروس، (ل.ي.ن): ٣٦/ ١٣٥.
(٤) الجوهري: الصحاح، مادة (ل.ي.ن) ٦/ ٢١٩٨.
(٥) ابن منظور: لسان العرب، (ر.و.ح): ٢/ ٤٥٥.
(٦) الزبيدي: تاج العروس، (ل.ي.ن): ٣٦/ ١٣٥.
(٧) الجوهري: الصحاح، مادة (ر.و.ح) ١/ ٣٦٩.
(٨) الزبيدي: تاج العروس، (ر.و.ح): ٦/ ٤١٠، ٤١١.
(٩) ابن منظور: لسان العرب، (ر.و.ح): ٢/ ٤٥٨.

الإنسان؛ قَالَ أَبو زَيْد: أَرْوَحَني الصيدُ والضبُّ إِرْواحاً[1]. وأَرْوَحْتُ من فلان طيباً[2]، واسْتَرْوح الغصنُ: اهتزَّ بالرِّيح، وأَرْوَحَ السبُعُ الريحَ وأَراحها واسْتَرْوَحَها وَاسْتَرَاحَهَا: وَجَدَها. واسْتَرْوَحَ الفحلُ وَاسْتَرَاحَ: وَجَدَ رِيحَ الأُنثى[3]، واسْتَرْوَحَ الرَّجلُ: وَجَدَ الرّاحَةَ[4].

الصَّوْبُ: الانْصِبَابُ من صَبَّه إِذَا أَراقَه فانْصَبْ كالانْصِبَاب. يُقَالُ: صَابَ المَطَرُ صَوْباً، وانْصَابَ كِلَاهُمَا بمَعْنَى انْصَبَّ. والصَّوْبُ: الصَّيِّبُ كَسَيِّدٍ. يُقَالُ: مَطَر صَوْبٌ وصَيِّبٌ...، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾[5]

قَالَ أَبو إِسْحَاق: الصَّيِّبُ هُنَا المَطَر...، والصَّوْبُ: مَجِيءُ السَّمَاءِ بالمَطَر. وَقَالَ اللَّيْثُ: الصَّوْبُ: المَطَرُ... والصَّوْبُ أَيضاً بمَعْنَى الناحِيَة والجِهَة، وجَعَلَه بعضُهم استعَارَةً من الصَّوْب بمَعْنى المَطَر. والصَّحِيحُ أَنه حَقِيقَةٌ في الجَانِب والجهة،...، والإِصَابَةُ: الإِتْيَانُ بالصَّوَاب...، وأَصَابَ القِرْطَاسَ، وأَصَاب في القِرطَاس، إِذا لم يُخْطِئ[6].

تختلف هذه المجموعة عن سابقتها في أن الخيط الدلالي الذي يشد البنية بأصلها قد يخفى قليلا فيحتاج إلى نظر أعمق وتنقيب أكثر في طيّات الدلالات التي اختبأت في الطرق المتعرجة التي سارت فيها، والمنحنيات التي مرت بها لتختفي أحياناً بين تضاريسها، لذا ستحتاج إلى عين مبصرة ونظرة ثاقبة متأنية لربط العلائق الدلالية فأرى أن أَجْوَدَ التي تعني الإتيان بالجودة أو التجويد أو العطاء كما في اللسان: «وَجَادَ الشيءُ جُودة وجَوْدة أي صَارَ جيِّداً، وأَجدت الشيءَ فَجَادَ، والتَّجويد مِثْلُهُ. وَقَدْ قَالُوا أَجْوَدْت كَمَا قَالُوا: أَطال وأَطْوَلَ

(١) ابن منظور: لسان العرب، (ر.و.ح): ٢/ ٤٥٨، وينظر: الجوهري: الصحاح، مادة (ر.و.ح) ١/ ٣٦٩، والأزهري: تهذيب اللغة، ٥/ ١٤١.

(٢) الجوهري: الصحاح، مادة (ر.و.ح) ١/ ٣٦٩.

(٣) ابن منظور: لسان العرب، (ر.و.ح): ٢/ ٤٥٧.

(٤) الزبيدي: تاج العروس، (ر.و.ح): ٦/ ٤٢٢.

(٥) البقرة: ١٩.

(٦) الزبيدي: تاج العروس، (ل.ي.ن): ٣/ ٢١٢، ٢١٣.

وأَطـاب وأَطْيَـبَ وأَلان وأَلْـيَنَ عَـلَى النُّقْصَـانِ وَالتَّـمَام. وَيُقَـالُ: هَـذَا شَيْءٌ جَيِّـدٌ بَـيِّنُ الجُـودة والجَـوْدة. وَقَـدْ جَـادَ جَـوْدة وأَجـاد: أَتـى بالجَيِّـدِ مِـنَ الْقَـوْلِ أَو الْفِعْـلِ. وَيُقَـالُ: أَجـاد فُـلَانٌ فِي عَمَلِـه وأَجْـوَد وَجَـادَ عَمَلُـهُ يَجـود جَـوْدة، وجُـدْت لَـهُ بالْمَـالِ جُـوداً»[1]. أو «جَـادَ فِي عَـدْوِهِ وَجَـوَّدَ وأَجـود وأَجـاد الرَّجُـلُ وأَجـود إِذا كَانَ ذَا دَابَّـةٍ جَـوَادٍ وَفَرَسٍ جَـوَادٍ»[2]. أرى أنها جميعاً مأخوذة من الجَوْد الذي يعني المطر الغزير ووجه الشبه بين الجود الذي هو اسم ذات وبين الجودة والتجويد يتمثل في صورة زخات المطر وقطراته الممتدة المتناسقة أثناء هطول المطر فأخذوا هذه الصورة المحسوسة واللوحة المعبرة للتناسق المتقن فوصفوا كل عمل يجيده صاحبه بهذه الصورة واشتقوا من الجود بمعنى المطر كل عمل متقن متناسق فقالوا: جاد وأجاد وجوّد وأجود، أما وجه الشبه بين الجود بمعنى الكرم والجود بمعنى المطر فهو الغزارة فكأنهم لما رأوا المطر كريماً سخيّاً غزيراً مُغَيِّراً لحياتهم للرخاء والنماء والعطاء اشتقوا منه الجود بمعنى الكرم، وأطلقوا الجواد على الخيول الجيدة حين عقدوا وجه شبه بين حركة الفرس المنتظمة في عدوه وصورة حبات المطر المتتابعة في انتظام وتعاقب وتسارع، أو لأن الخيل من أعمدة الأصالة والكرم كما أن المطر هو أنقى صور الكرم وأبهاه، ثم اشتقوا ممن اتخذ جواداً فعلا مصححاً من الكلمة نفسها، فقالوا: أَجْوَدَ فلان إذا امتلك جوادا.

أما أَطْيَبَ واسْتَطْيَب فإما أنهما مشتقان من الطَّيِّب الذي هو خلاف الخبيث. وإما من الطِّيب أي: مَا يُتَطَيَّبُ بِهِ، وهما على التأويلين مشتقان من اسمي ذات محسوسين؛ ولذا جاءت منه الصورة الصحيحة غير المعلة.

واشتق الفعل أَطْوَلَ من الطُّول الذي هو ضد القصر، وهو كل مَا امتدَّ مِنْ زَمَن... ويُسْتَعْمَلُ فِي الأَعْيَانِ، والأَعْرَاضِ، كالزَّمَانِ ونحوِهِ، فبقي في هذه الصيغة على صورته دون إعلال للمحافظ على أصل النسخة وصورتها، وقد جاء منه البناء الثلاثي معلا، وهو ما سنفسره عما قليل.

(١) ابن منظور: لسان العرب، (ج.و.د): ٣/ ١٣٥.

(٢) ابن منظور: لسان العرب، (ج.و.د): ٣/ ١٣٧.

واشتق الفعل أَلْيَنَ من اللين الذي هو ضِدُّ الخُشونة، وهو اسم ذات محسوس، وظني أن كلمة اللين ربما أطلقت على شيء مادي بعينه ثم ضاعت وسط عصور اللغة السحيقة وبقي معناها العام الذي هو ضد الخشونة.

واشتقوا الفعل أَرْوَحَ، واسْتَرْوَحَ من اسم الذات «الرِّيحُ» الذي يعني نَسِيم الْهَوَاءِ، وأصل يائه واو «الرَّوْح» وقد أخذوا منه نسخة غير معلة في البناءين الرباعي والسداسي ليبقى مرتبطاً بصورته، وقد يضاف إلى ذلك سَبَبٌ آخرُ لبقاء صورته صحيحة وهو أنه يفتح ما قبل واوه في البناءين الرباعي والسداسي ولذلك بقي مصححا كَقَوْلِكَ: أَرْوَحَ الصيدُ واسْتَرْوَحَ بكل معانيها. أما اسْتَرْوَحَ الرَّجلُ: بمعنى وَجَدَ الرّاحَةَ فإن اشتقاقه في الغالب من الرَّوْح بمعنى نسيم الريح أو برد نسيم الريح؛ للمناسبة التي بين المعنى الأصلي وما يحدثه نسيم الريح من الفرح الذي ينتج عنه الاستراحة من غم القلب.

وكذلك فقد اشتقوا من الصَّوْبِ الذي يعني المطر أو الجهة فعلاً مصححاً ليبقى على صورته المأخوذ منها فقالوا: اسْتَصْوَبَه واسْتَصابَه وأَصابَه: بمعنى رَآهُ صَواباً. والعلاقة التي تربط المشتق وهو استصوب والمشتق منه وهو الصَّوْبُ الذي يعني المطر هي أن المطر يقصد الأرض فيغير وجهها فكذلك الرأي حين يقصد هدفه، أو أنه مأخوذ من الصوب بمعنى الجهة، وربما يكون الصوب بمعنى الجهة تطور للصوب بمعنى المطر فكما يقصد المطر جهات بعينها أو يصوب نحو بقع بعينها فمن هنا سميت الجهة صوباً، وكما أن الاستصواب يقصد هدفاً (رأياً) بعينه فكذلك الجهة تحديد لوجهة بعينها.

وبناءً على هاتين العلاقتين فإن استصوب مشتق من جوهر، وتركوه على حاله دون إعلال أو تغيير في بعض صوره لما لاحظته وقعدت له واستنبطت نظريته من أن الاشتقاق من الجواهر يغلب عليه أن يبقى على صورته لكي لا يُغَرَّبَ المشتق، فيهجر أصله، وتَنْبَتّ الصلة بينهما.

**المجموعة الخامسة: استحوذ:**

الحَوْذُ: السَّوْقُ. والحَوْذُ والإحْواذُ: السيرُ الشَّديدُ. وَحَاذَ إبلَه يَحُوذُهَا حَوْذاً: سَاقَهَا سَوْقاً شَديداً كَحَازَهَا حَوْزاً، حاذَ يَحُوذ حَوْذاً كَحَاطَ حَوْطاً[1].... وَفي تَفْسير البيضاويّ في سُورَة المُجَادلة: حُذْتُ الإبلَ، بضَم الحاء وكسرِهَا، وأحذتها إذا اسْتَوْلَيْت عَلَيْهَا، وهو مما جاء على الأصل[2]... والحَوْذُ والإحواذ: المُحَافظةُ على الشيْءِ، من حاذَ الإبلَ يَحوذُهَا، إذا حازَهَا وجَمَعَها ليَسوقَها، وَمِنْه: اسْتَحْوَذَ على كَذَا، إذا حَوَاه[3].

وحَاذُ المَتْنِ: مَوْضِعُ اللِّبْدِ منْهُ، ويُقَال: بعيرٌ ضَخْمُ الحاذَيْن، الحاذَان: مَا وَقَعَ عَلَيْه الذَّنَبُ من أَدْبَارِ الفخذَيْن من ذَا الجَانب وَذَا الجَانب، وَيَقُولُونَ: أَنْفَعُ اللَّبَن مَا وَلِيَ حَاذَي النَّاقَة، أَي سَاعَةَ يُحلَب من غير أَن يَكون رَضِعَها حُوَارٌ قبل ذلك[4].

والحُوذِيُّ، بالضَّمّ: الطارِدُ المُسْتَحِثُّ على السَّيْرِ، من الحَوْذِ، وَهُوَ السَّيرُ الشَّديدُ وأَنشد[5]:

يَحُوذُهُنَّ وَلَهُ حُوذِيُّ ... خَوْفَ الخِلاَطِ فَهْوَ أَجْنَبِيُّ

وَهُوَ للعَجَّاج يَصِف ثَوْراً وكِلاباً[6].

---

(١) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، (ح.و.ذ): ٣/ ٤٨٦.

(٢) البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، تح: محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ ٥/ ١٩٦.

(٣) الزبيدي: تاج العروس، (ح.و.ذ): ٩/ ٤٠٠.

(٤) الزبيدي: تاج العروس، (ح.و.ذ): ٩/ ٤٠٠.

(٥) الشاهد في: ابن دريد: جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط١، ١٩٨٧م، مادة (ح.و.ذ) ٢/ ١٠٤٨، تهذيب اللغة (ح.و.ذ) ٥/ ١٣٤، الخصائص: ١/ ١١٩، ابن فارس: مجمل اللغة، تح: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢ - ٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦م، مادة (ح.و.ذ) ١/ ٢٥٦، اللسان (ح.و.ذ) ٣/ ٤٨٦، ٤٨٧، التاج (ح.و.ذ) ٩/ ٤٠١.

(٦) الزبيدي: تاج العروس، (ح.و.ذ): ٩/ ٤٠١، ٤٠٢.

والأَحْوَذِيُّ: السَّرِيعُ فِي كُلِّ مَا أَخَذَ فِيهِ، وأَصلُه فِي السَّفَرِ. والحَوْذُ: السَّوْقُ السَّرِيعُ، يُقَالُ: حُذْتُ الإِبِلَ أَحُوذُها وأَحْوَذْتها مِثْلُهُ[1]. والأَحْوَذِيُّ: الْمُشَمِّرُ فِي الأُمورِ الْقَاهِرُ لَهَا الَّذِي لَا يَشِذُّ عَلَيْهِ مِنْهَا شَيْءٌ[2].

وحاذَ الحِمارُ أُتُنَه: اسْتَوْلَى عَلَيْهَا وجَمَعَهَا، وَكَذَا حَازَهَا، وَبِهِ فُسِّرَ قولُه تَعَالَى: ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ﴾[3]؛ أَي أَلَمْ نَسْتَوْلِ عَلَيْكُم بِالْمُوَالاَةِ لَكُمْ، وذكر الزبيدي معنيين لاستحوذ في قولُه تَعَالَى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[4]؛ «الأول: أَي اسْتَاقهم مُسْتَوْلِياً عَليهم، مِن حَاذَ الإِبلَ يَحُوذُها، إِذا سَاقَهَا سَوْقاً عَنِيفاً، والثاني: الاستيلاء على حاذيها: من قَوْلهم: اسْتَحْوَذ العَيْرُ الأُتُنَ إِذا استولَى على حَاذَيْهَا، أَي جَانِبَيْ ظَهْرِهَا»[5].

أتعبني وأخافني «استحوذ» حتى كدت أيأس من استمرار الفكرة ما جعلني أقرأ مادة (ح.و.ذ) في المعاجم أكثر من عشرين مرة، وبعد تفحص وتمحيص لما بين السطور المرة تلو الأخرى اهتديت إلى أن استحوذ- مع كل ما أحاط به من غموض- مشتق من الجوهر، وذلك مُسْتَكِنّ وملموس في إطلاقهم اسم الحاذ على مَوْضِع اللِّبْدِ، أو مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الذَّنَبُ مِن أَدْبَارِ الفخِذَيْنِ مِن ذَا الجَانِبِ وَذَا الجَانِبِ، فاشتقوا استحوذ من سيطرة سائق الإبل على حاذيها إذ هو بسوقه لها يضرب على حاذيها ومن هنا جاء الفعل استحوذ أو اشتق من الحاذ الذي هو الظهر أو موضع اللبد، وقد وضح ذلك فيما نقله الزبيدي لتفسيرهم قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[6]؛ أَي اسْتَاقهم مُسْتَوْلِياً عَليهم، من حَاذَ الإِبلَ يَحُوذُها، إِذا سَاقَهَا سَوْقاً عَنِيفاً، أَو من قَوْلهم: اسْتَحْوَذ العَيْرُ الأُتُنَ

(١) ابن منظور: لسان العرب، (ح.و.ذ): ٣/ ٤٨٦.
(٢) ابن منظور: لسان العرب، (ح.و.ذ): ٣/ ٤٨٧.
(٣) النساء: ١٤١.
(٤) المجادلة: ١٩.
(٥) الزبيدي: تاج العروس، (ح.و.ذ): ٩/ ٤٠٢.
(٦) المجادلة: ١٩.

إذا استولَى على حَاذَيْهَا، أي جَانِبَيْ ظَهْرِهَا[1]. فاستحوذ مشتق من الحاذ بمعنى أدبار الفخذين أو الظهر، ولكن لعب المجاز دوراً قويّاً في إماتة المعنى الأصلي، ونسيا المعنى المجازي فأصبح وارفاً ما يجعلنا لا نفكر في المعنى الأصلي أو يخطر لنا ببال.

وقد علل النحاة صحة استحوذ تعليلات كثيرة إذ تعد من أشهر الصيغ في باب الصحة، فقال سيبويه: إنها أعلت هي وأخواتها للمشابهة بينها وبين فاعلت لسبقها بالسكون[2]، وقد ذكرت عدم قبول تلك المشابهة الشكلية لتكون مسوغاً؛ ليصحح العربي تلك البنى.

وقد علل المبرد وابن السراج وابن عصفور والشيخ خالد الأزهري صحة استحوذ وأخواتها، فقد نصَّ المبرد على أنه «قد يَجِيء فِي الْبَاب الْحَرْف والحرفان على أصولها وَإِن كَانَ الِاسْتِعْمَال على غير ذَلِك؛ ليدل على أصل الْبَاب فَمن ذَلِك ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمَ الشَّيْطانُ﴾ وأغيلت الْمَرْأَة والْمُسْتَعْمل فِي هَذَا الإغيال على مَا يجده في كتاب التصريف نَحْو استجاز وَأَقَام واستقام»[3]. وفي الأصول: «وقد جاءتْ حروفٌ علَى الأَصل ولا يقاسُ علَيها وذلكَ نحو قولِهم: أَجودتُ وأطولتُ واستحوذَ واستروحَ وأَطيَبَ وأَخْيَلَتْ وأَغيَلَتْ وأَغيمتْ وجميعُ هَذا فيه اللغةُ المطردةُ. قالَ سيبويه: إلا أنّا لم نسمعهم قَالوا إلا «استروحَ إليه وأغْيَلَتْ واسْتَحْوَذَ»[4]. وفي الممتع: «والذي شذَّ من ذلك: استَنْوَقَ الجَمَلُ واستَصْوَبتُ رأيَهُ... واستَتَيَسَتِ الشَّاةُ واسترْوَحَ واستَحْوَذَ. ولا يُحفَظُ في شيء من ذلك المجيءُ على الأصل، وشذَّ من «أَفْعَلَ»: أَطْيَبَ وأَجْودَ وأَغْيَلَت المَرأة وأَطْوَلْتَ، وجميع هذه الشواذِّ مَنْبَهةٌ على ما ادَّعيناه، من أنَّ أصل أَقامَ: «أَقْوَمَ»، واستقامَ:

(١) الزبيدي: تاج العروس، (ح.و.ذ): ٩/ ٤٠٢.

(٢) ينظر: سيبويه: الكتاب: ٤: ٣٤٦، وينظر، ص: ٢٤ من البحث.

(٣) المبرد: المقتضب: ٢/ ٩٨.

(٤) ابن السراج: الأصول: ٣/ ٢٨٢.

«اسْتَقْوَمَ»[1]، وقال في شرح التصريح: «وجاء تنبيها على الأصل: أغيمت السماء إغياماً، واستحوذ الشيطان استحواذاً، بالتصحيح»[2].

وقد نقل أصحاب المعاجم آراء النحاة وأفكارهم من ذلك: «قَالَ النحويونَ: اسْتَحْوَذَ خَرَجَ على أَصْلِه، فمَنْ قالَ: حَاذَ يَحُوذُ، لم يَقُلْ إلاَّ اسْتَحَاذ، وَمن قَالَ: أَحْوَذَ، فَأَخْرَجَه على الأَصْلِ، قَالَ: اسْتَحْوَذَ[3]، وَهُوَ من الأَفْعَالِ الواردةِ على الأَصْلِ شُذُوذاً مَعَ فصاحتِها ووُرُودِ القُرْآنِ بِهَا»[4].

فهم يعللون صحة استحوذ للدلالة على أصل الباب، أو التنبيه على الأصل، والحق أن نفسي لا ترتاح لهذا التعليل، ولا تركن إليه؛ لأن العربي حين كان ينطق لغته ويضع أول لبناتها لم يَرِدْ على هامش تفكيره ترك بعض الكلمات صحيحة لتنبه على أصل الباب، فهذا تعلل صارخ من النحاة، قد نقبله وصفا للحالة التاريخية التي استقرت عليها اللغة؛ لكن لا يمكن قبوله سبباً للصحة؛ وكان من الأولى البحث عن سبب آخر ألجأ العربي إلى أن يترك بعض الكلمات على حالها وهو ما حاولت احتواءه في نظرية الاشتقاق من الجوهر وأَخْذَهُ نُسْخَةً من تلك الصورة الحسية دون سَلْخِهَا عن شكلها الذي استقرت عليه، فأبقى مثل هذه الكلمات دون تغيير؛ ليحافظ على هيكل البنى ولا يُغَرِّبَ المشتق عن جذره وأَرُومَتِه.

ولا أستطيع أن أقبل قول د. رمضان عبدالتواب: إن تلك الشواذ، بقايا حلقة قديمة، ماتت واندثرت، وهو ما يسميه: «الركام اللغوي للظواهر المندثرة في اللغة»، وإما أن يكون هذا الشاذ بداية وإرهاصاً لتطور جديد، لظاهرة من الظواهر، تسود حلقة تالية، وتقضي على سلفها في الحلقة القديمة، وإما أن يكون

(١) ابن عصفور: الممتع، ص: ٣١١.

(٢) الشيخ خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو :٢/ ٣٣.

(٣) ينظر: الخليل: العين (ح.و.ذ) ٣/ ٢٨٤، الأزهري: تهذيب اللغة، (ح.و.ذ) ٥/ ١٣٤، الجوهري: الصحاح، مادة (ح.و.ذ) ٢/ ٥٦٣، ابن منظور: لسان العرب، (ح.و.ذ) ٣/ ٤٨٧، الزبيدي: تاج العروس، (ح.و.ذ) ٩/ ٤٠٢.

(٤) الزبيدي: تاج العروس، (ح.و.ذ): ٩/ ٤٠٢.

ذلك الشاذ، شيئاً مستعاراً من نظام لغوي مجاور[1]. ويقصد بالركام اللغوي: بقايا الظواهر اللغوية المندثرة؛ لأننا نعتقد أن الظاهرة اللغوية الجديدة، لا تمحو الظاهرة القديمة بين يوم وليلة، بل تسير معها جنباً إلى جنب مدة من الزمن، قد تطول وقد تقصر، وهي حين تتغلب عليها، لا تقضي على أفرادها قضاءً مبرماً، بل يتبقى منها بعض الأمثلة، التي تصارع الدهر، وتبقى على مر الزمن[2].

والحق أننا لا نستطيع قبول التفسيرين الأولين؛ لأن هذه البنى نشأت في حضن كل البنى العربية فقد اشتقت من جواهر جامدة شأن كثير من كلمات اللغة من مثل اسْتَحْجَرَ واسْتَأْسَدَ وأَبْحَرَ وأَوْرَقَ ومع ذلك لم يقل أحد: إن هذه البنى ركام لغوي، ويقيني أن اسْتَفْيَلَ واسْتَحْوَذَ وعَورَ واسْتَأْسَدَ واسْتَحْجَرَ... وُلِدَتْ توائمَ بمخاض واحد، ولم نر كذلك أن هذا الشاذ كان بداية لتطور جديد ولا قديم، وقد نقبل استعارته أو بالأحرى مشابهته لحالات مماثلة في لغات أخرى.

ولعل أغرب التعليلات تعليل الرضي الأستراباذي الذي يرى أن هذه الأفعال لم تعل «دلالة على أن الإعلال في مثلها غير أصل، بل هو للحمل على ما أعل»[3]. وقد علقنا عليه وفندناه[4] ولا داعي لإعادته مرة أخرى.

وقد تمخض تعليل الصرفيين عن نتيجة منطقية طبيعية، وذلك أنهم رموا هذه البنى بالشذوذ، ونعتوها بالخروج، إذا ما استثنينا الخليل[5]، وسيبويه، والمبرد[6] فقد خفف سيبويه وطأة الأوصاف القاسية وكان منصفاً معتدلاً موضوعيّاً، فذهب إلى أن هذه البِنَى جاءت على الأصل غير معتلة...

(١) رمضان عبدالتواب: بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م ص: ٥٨.

(٢) رمضان عبدالتواب: بحوث ومقالات في اللغة، ص: ٥٩.

(٣) الرضي الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٩٦، ٩٧.

(٤) ينظر ص: ٢٤، من البحث.

(٥) ينظر: الخليل: العين، مادة: (ع.و.ر) ٢/ ٢٣٦، و(ح.و.ذ) ٣/ ٢٨٤، و(ح.و.ل) ٣/ ٢٩٩، و(ق.و.د) ٥/ ١٩٦، و(ص.ي.د) ٧/ ١٤٤، و(م.ي.ل) ٨/ ٣٤٥.

(٦) ينظر: المبرد: المقتضب: ١/ ٩٩، ١١٤، ١٤٤، ٢٠٠، ٢/ ٩٨، ٣/ ٨١.

وليس هذا بمطرد،... وذلك نحو قولهم: أَجْوَدْتُ، وأَطْوَلْتُ، واسْتَحْوَذَ، واسْتَرْوَحَ، وأَطْيَبَ، وأَخْيَلَتْ، وأَغْيَلَتْ، وأَغْيَمَتْ، واسْتَفْيَلَ، فكل هذا فيه اللغة المطردة، إلا أنا لم نسمعهم قالوا إلا استروح إليه، وأغيلت، واستحوذ، بينوا في هذه الأحرف كما بينوا في فاعلت، فجعلوها بمنزلتها في أنها لا تتغير[1]. وقد فتشتُ عن كل هذه الكلمات في كل موضع وردت فيه في الكتاب فلم أجده نعتها بالشذوذ، وقد نسب إليه الرضي قولاً لم يقله، فذكر أن «سيبويه قال: سمعنا جميع الشواذ المذكورة مُعَلَّة أيضاً على القياس، إلا اسْتَحْوَذَ واسْتَرْوَحَ الريح وأَغْيَلَتْ، قال: ولا منع من إعلالها، وإن لم يسمع؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد، وإنما لم تعل هذه الأفعال دلالة على أن الإعلال في مثلها غير أصل، بل هو للحمل على ما أعل»[2]، والحق أنه تقول على سيبويه؛ لأنه لم يقل سوى النص السالف دون زيادة أو نقصان، ولم يَصْدُرْ منه وَصْفٌ لتلكم الكلمات بالشذوذ كل ما هنالك أنه نعتها بعدم الاطراد.

إن تجاوزنا أولئك الأقطاب الثلاثة، وعرّجنا على كل من جاؤوا من بعدهم فسنجدهم جميعاً يكيلون أوصاف الشذوذ قناطيرَ مقنطرة، من ذلك قول ابن جني: «والمطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، قولهم: «استحْوَذ، وأغيلت المرأة» القياس يوجب إعلالهما؛ لأنهما بمنزلة «استقام، وأبانت»، ولكن السماع أبطل فيهما القياس»[3]، وقوله: «ومع هذا أيضاً فإن استنوق، واستتيس شاذ»[4]. وهكذا قال ابن الحاجب: «وَنَحْو الْقَوَد وَالصَّيَد وأَخْيَلَتْ وأَغْيَلَتْ وأَغْيَمَتْ شَاذ»[5].

(١) ينظر: سيبويه: الكتاب: ٤/ ٣٤٦.

(٢) ينظر: الرضي الأستراباذي: ٣/ ٩٧.

(٣) ابن جني: المنصف، ص: ٢٧٧.

(٤) ابن جني: الخصائص: ١/ ١١٩.

(٥) ابن الحاجب: الشافية في علم التصريف، تح: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية - مكة، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م: ١/ ٩٧.

واقتفى ركن الدين الأستراباذي خطاه فقال شارحاً كلام المصنف السالف: «أي: تصحيح الواو والياء فيهما شاذ؛ لوجود علة قلبها ألفا، وهي كون الواو والياء متحركتين، أو في حكمهما مع انفتاح ما قبلهما»[1]. وكذا قال الرضي الأستراباذي: «وشذ أعْوَلَ، وأَغْيَلَتِ المرأة واسْتَحْوَذَ، وأجود، وأطْوَلَ، واسْتَرْوَحَ...، وأطْيَبَ، وأخْيَلَتِ السماء وأغْيَمَتْ[2]. ولم يبعد ابن عصفور عن ذلك الوصف فشَذَّذَ: استَنْوَقَ الجَمَلُ، واستَصْوَبتُ رأيَهُ... واستَيْسَتِ الشَّاةُ واسترْوَحَ، واستَحْوَذَ...، وشذَّ من «أَفْعَلَ»: أَطْيَبَ وأَجْودَ وأَغْيَلَتِ المَرأة وأَطْوَلْتَ[3].

بقيت قضية مهمة وهي أن هذه الأفعال المصححة أو جلها يجوز فيه اللغة المطردة أي الإعلال، وقد أشار سيبويه وكل النحاة واللغويون إلى ذلك، يقول سيبويه: إن كل هذا يقصد (الأفعال المصححة) فيه اللغة المطردة؛ أي جاءت معلة على القياس إلا أنا لم نسمعهم قالوا إلا اسْتَرْوَحَ إليه، وأَغْيَلَتْ، واسْتَحْوَذَ، [4]. كما جوَّزَ أبو زيد تصحيح باب الإفعال والاستفعال قياساً مطلقاً، إذا لم يكن لها فعل ثلاثي[5]، فقَالَ: هذا الْبَاب كلّه يجُوز أَن يُتكلم بِهِ على الأَصْل. تقول العرب: اسْتصاب واسْتَصْوَب، واسْتجاب واستجْوَب، وَهُوَ قِياس مُطَّرد عندهم[6]. وإن كان الواقع اللغوي لا يؤكد مقولة أبي زيد، فلم نر من هذه الأفعال معلًّا ومصححاً إلا ما نصوا عليه فقط، لكن ليست هذه هي القضية، وإنما القضية التي يمكنها أن تقوض بنيان ما توصلنا إليه من نظرية هي أنه إذا كان يجوز الأمران الصحة والاعتلال فلا معنى إذن للصحة بسبب الاشتقاق من الجوهر، والحق أن الإجابة تظهر في النظر إلى عدة جوانب، أولها أنها قد تكون لغة لبعض القبائل وهو ما ذكره المعجميون من أن أَهل الْحجاز يُثْبِتون الواوَ

(١) ركن الدين الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٧٤٧.
(٢) ينظر: الرضي الأستراباذي: ٣/ ٩٦، ٩٧.
(٣) ينظر: ابن عصفور: الممتع، ص: ٣١١.
(٤) ينظر: سيبويه: الكتاب: ٤/ ٣٤٦.
(٥) ينظر: الرضي الأستراباذي: ٣/ ٩٧.
(٦) الجوهري: الصحاح، مادة (ح.و.ذ) ٢/ ٥٦٣، الزبيدي: تاج العروس، (ح.و.ذ): ٩/ ٤٠٢.

وَالْيَاء، نَحْو: صَيِد وعَوِر، وغيرُهم يَقُول: صَادَ يَصادُ وعارَ يَعار[1]. ومن العرب من أعلّ استحوذ ومنهم من صححها، كما ورد في اللسان نقلا عن النحويين قال: «وَقَالَ النَّحْوِيُّونَ: اسْتَحْوَذَ خَرَجَ عَلَى أَصله، فَمَنْ قَالَ حَاذَ يَحُوذ لَمْ يَقُلْ إلا اسْتَحَاذَ، وَمَنْ قَالَ أَحْوذَ فأَخرجه عَلَى الأَصل قَالَ اسْتَحْوَذَ[2]. وعلى الرغم من أن ثمة اضطراباً في توثيق هذه البنى من حيث الصحة والاعتلال بين النحويين والمعجميين أو النحويين أنفسهم أو المعجميين أنفسهم فقد نص سيبويه، وتبعه الرضي[3] على صحة «اسْتَرْوَحَ إليه، وأَغْيَلَتْ، واسْتَحْوَذَ،[4]. وابن جني على «اسْتَحْوَذَ وأَغْيَلَتْ»[5]. إلا أن الثابت أن أهل الحجاز تمسكوا بالمحافظة على هيكل الجوهر وصورته، ولكن بني تميم لم يهتموا بهذا الجانب، وهَمَّهُمْ اطراد القاعدة فأعلوا تلك المباني.

وقد يكون السبب الأرجح لذلك الإعلال لمن أعل- من وجهة نظري- هو تناسي الأصل المتمثل في التطور الطبيعي للغة؛ وذلك عن طريق المجاز فبدأ واضعو اللغة يبنون لبناتها بأن شقوا معاني من المحسوسات ووظفوها في المعنويات وسآخذ مثال (حاذ = حوذ) الذي يعني جانبي فخذ البعير أو الحصان أو ظهره، ولما كان الراعي يسيطر عليه بالضرب على حاذيها، أو من سيطرة العَيْر على ظهر الأُتُنَ إذا استولَى على حَاذَيْهَا، أي جَانِبَيْ ظَهْرِهَا، اشتق من ذلك استحوذ، ثم تُنُوسِيَ الأصل الحسي وبقي استحوذ الذي يدل على الغلبة والسيطرة، ولما تُنوسي الأصل الحسي (حاذ) وبقي استحوذ أَقْدَمَ غير الحجازيين وأعلوه؛ ليطرد باب الإعلال، ويقوي ما نذهب إليه ويؤكده أن الكلمات التي لم يصبها التطور؛ إذ لا حاجة إلى تغييرها بقيت على صحتها كاسْتَفْيَلَ واسْتَيْسَ واسْتَنْوَقَ.

(١) الأزهري: تهذيب اللغة، (ص.ي.د)، ١٢/ ١٥٥، ابن منظور: لسان العرب، (ص.ي.د) ٣/ ٢٦٢، الزبيدي: تاج العروس، (ص.ي.د): ٨/ ٣٠٥.

(٢) ابن منظور: لسان العرب، (ح.و.ذ) ٣/ ٤٨٧، الزبيدي: تاج العروس، (ح.و.ذ): ٩/ ٤٠٢.

(٣) ينظر: الرضي الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٩٧.

(٤) ينظر: سيبويه: الكتاب: ٤/ ٣٤٦.

(٥) ينظر: ابن جني: المنصف، ص: ٢٧٦.

## خاتمة بأهم النتائج:

١- عزا البحث صحة «عَورَ» وأخواته إلى الاشتقاق من الجامد، وجعل منه نظرية مطردة لمجموعة البنى التي عالجها.

٢- تنبع أهمية هذا البحث من أنه يعد اكتشافاً حقيقيّاً لتاريخ اللغة العربية؛ لأنه يوقفنا على ولادة بعض مبانيها ونشوئها وتكاثرها وإنسالها، وكفى بها نتيجة.

٣- وبالتبعية فإنه يحملنا على أجنحة الزمن لينقلنا إلى حقبة وضع اللغة لنرى تبرعمها ونشأة بعض مبانيها بناءً على دوافع العربي وهدفه.

٤- أصَّلَ البحث للأسباب الحقيقية التي ألجأت العربي لصحة هذه المباني.

٥- فرق البحث بين افتراضات النحاة ودوافع العربي وأهدافه في الأسباب الحقيقية وراء صحة هذه المباني.

٦- رفض البحث وفند آراء كثير من الصرفيين؛ لأنها لا تمت بأية صلة للواقع اللغوي وأهداف العربي.

٧- كما رفض البحث تشذيذ الصرفيين لتلك الصيغ؛ بل جعلها صنوا للمباني المعتلة، وبرأها ممن قصفها بالشذوذ.

٨- ارتضى أن يكون التنبيه على الأصل أو الركام اللغوي وصفاً للغة، ورفض كونهما سبباً للصحة.

٩- أصل البحث لعدم صرامة القاعدة، فلا بأس من نتوء يند عن القواعد المطردة.

١٠- أعاد البحث اكتشاف مقولة الخليل: «إنما منعهم من أن يقولوا في هذه ما أفعله؛ لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فعلٌ من هذا النحو...»، وعظَّم من قدرها، وأعلى من شأنها.

## ثبت المصادر والمراجع:

**الأزهري:**

- **تهذيب اللغة**، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

**الأنباري:**

- **الإنصاف**، عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤ / ٢٠٠٣م.

**ابن جني:**

- **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
- المنصف، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

**ابن الحاجب:**

- **الشافية في علم التصريف**، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، تح: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية - مكة، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

**ابن دريد:**

- **جمهرة اللغة**، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٧٨م.

**ابن السراج:**

- **الأصول في النحو**، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تح: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، دون طبعة وتاريخ نشر.

**ابن سيده:**

- **المحكم والمحيط الأعظم**، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تح: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.
- المخصص، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

**ابن الصائغ:**

- **اللمحة في شرح الملحة**، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبدالله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

**ابن عصفور:**

- **الممتع الكبير في التصريف**، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، مكتبة لبنان ط١، ١٩٩٦م.

**ابن فارس:**

- **مجمل اللغة**، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تح: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢- ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

**ابن قتيبة:**

- **أدب الكاتب**، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، دون طبعة وتاريخ نشر.

**ابن الوراق:**

- **علل النحو**، محمد بن عبدالله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد- الرياض / السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

ابن منظور:

• **لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي**، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر - بيروت، ط٣/ ١٤١٤هـ.

البيضاوي:

• **أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي**، تح: محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى- ١٤١٨هـ.

الجوهري:

• **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تح: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧م.

الحملاوي:

• **شذا العرف في فن الصرف**، للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، تح: د. ناجي عبدالعال حجازي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

خالد الأزهري:

• **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

الخليل:

• **العين**، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار الهلال، دون طبعة وتاريخ نشر.

**الرضي الأستراباذي:**

- **شرح شافية ابن الحاجب**، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

**ركن الدين الأستراباذي:**

- **شرح شافية ابن الحاجب**، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين، تح: د. عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

**رمضان عبدالتواب:**

- **بحوث ومقالات في اللغة**، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

**الزبيدي:**

- **تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبدالرزّاق الحسيني**، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية دون طبعة وتاريخ نشر.

**سيبويه:**

- **الكتاب**، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، تح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

**السيوطي:**

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تح: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، دون طبعة وتاريخ نشر.

عباس حسن:

• **النحو الوافي**، دار المعارف، ط١٥، دون تاريخ نشر.

الفيروزآبادي:

• **القاموس المحيط**، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تح: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

الفيومي:

• **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، دون طبعة وتاريخ نشر.

كراع النمل:

• **المنجد في اللغة**، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل»، تح: أحمد مختار عمر ود. ضاحي عبدالباقي، عالم الكتب القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.

المبرد:

• **المقتضب**، محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، دون طبعة وتاريخ نشر.